



الرقم التسلسلي: —

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

الطور الثاني أكاديمي

في: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

تحت عنوان:

دور الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي في ظل عصنة الإدارة الجبائية

دراسة ميدانية في مديرية الضرائب ولاية المسيلة

إعداد الطلبة:

- داود علاء الدين

- بختي آية

تاريخ المناقشة: 2025/././.

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	المؤسسة	الصفة
شوبار إلياس	جامعة المسيلة	رئيسا
كثير عيسى	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
زيد أيمن	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2025-2024

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تشرق شمس العلم والمعرفة، وبتوقيه تثمر الجهود وتتكلل المساعي بالنجاح، الحمد لله عدد ما خط القلم، وعدد ما جاد الفكر، وعدد ما ترددت أصدااء العلم في أورقة الزمن.

إن هذا العمل، بكل ما حواه من جهد، وبكل ما تطلبه من صبر، لم يكن ليرى النور لولا فضل الله وتوقيه، ثم عطاء نفوس كريمة، بذلت وأعطت، وآمنت بأن للعلم رسالة، وللمعرفة قيمة لا تضاهيها كنوز الأرض.

وإن أول ما يفرضه الوفاء، أن أجزى وافر الشكر والامتنان إلى من كان لهم الفضل الأول بعد الله في وصولي إلى هذا المقام، والدي الكريمين، اللذين كانا لي السند الذي لا يميل، والركن الذي لا ينهدم، إليكما، يا من غرستما في نفسي حب العلم والاجتهاد، ويا من سقيتماني من معين العطاء بلا حساب، أقدم لكم ثمرة هذا الجهد والإنجاز، وإن كان يحمل اسمي، فهو يحمل في طياته أثر محبتكم، وسندكم الذي لم يغيب عني لحظة واحدة.

فمهما قلت، ومهما سطرت، ستظل حروفي عاجزة عن رد فضلكما.

كما أتوجه بعميق التقدير إلى إخواني الأعمام، الذين كانوا لي عزوة وقوة، وكان دعمهم معيناً لا ينضب، فكنتم المرفأ الآمن في متاهات التعب، وكنتم اليد التي تمتد لترفعني حين تضعف العزائم. ولا يفوتني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والاحترام إلى أساتذتي الأجلاء، أولئك الذين حملوا على عاتقهم مسؤولية العلم، وزرعوا فينا شغف البحث والمعرفة، فكانوا لنا قناديل تضيء لنا الطريق، ونوافذ تطل بنا على آفاق الفكر الرحيب، جزاكم الله عني خير الجزاء، وأجزل لكم العطاء، فما كان

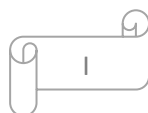
لهذا الجهد أن يكتمل لولا توجيهكم وارشادكم، وخاصة أستاذي ومرشدي { كثير عيسى }.

وكذلك إلى زملائي ورفاق الدرب، الذين كانوا شركاء في المسيرة، ورفاقاً في التحدي والسهر، أقول لكم: كان لوجودكم أثر لا يمحي، وكانت كلماتكم دافعاً يمضي بي نحو الأمام، فشكراً، وأسأل الله أن يكتب لكم التوفيق والنجاح في كل درب تسلكونه.

وختاماً، أسأل الله العظيم أن يجعل هذا العمل نافعاً، وأن يجعله شاهداً على جهد بذل في سبيل المعرفة، ورمزاً للإصرار والمثابرة.

فإن أصبت فذلك بفضل الله ومنه، وإن أخطأت، فحسب الإنسان أنه اجتهد وسعى.

والله وليُّ الوفيق، وهو نعم المولى ونعم النصير.



إهداء

الحمد لله حباً وشكراً وامتناناً، ما كنت لأفعل هذا لولا فضل الله، فالحمد لله على البدء وعلى الختام.

(وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [يونس: 10].

أهدي هذا النجاح إلى نفسي الطموحة جداً

لم تكن الرحلة قصيرة، ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريباً، ولا الطريق كان محفوفاً

بالتسهيلات، لكن من قال: "أنا لها" نالها، وإن أبت، رغماً عنها أتيت بها.

وها أنا اليوم أختتم بحث تخرجي بعد تعبٍ ومشقة، وبعد خمس سنواتٍ في سبيل العلم والحلم، فاللهم لا

تجعله آخر عهدي مع العلم، واجعلها خير بدايةٍ لطريقٍ أعظم، الله بارك لنا في عملنا، وأنفعنا بما

علمتنا.

أهدي ثمرة جهدي ودراستي وفرحتي

إلى العزيز الذي حملت اسمه فخراً، من بذل جهد السنين من أجل أن أعتلي سلم النجاح، إلى من غرس

القوة بداخلي لأبحر في هذه الحياة، إلى من علّمني أن الدنيا كفاح، وأن العلم سلاحها.

{والدي العزيز}

وإلى من كانت الداعمة الأولى، إلى التي ضلّت دعواتها تضم اسمي دائماً، وسر الوجود، إلى اليد

الخفية التي أزلت عن طريقي الأشواك، إلى القلب الحنون.

{أمي الغالية}

وإلى ملهمي نجاحي وصنّاع قوتي، إلى الشموع التي تُنير لي الطريق دوماً.

{أخوتي وأصدقائي}

ما سلكننا البدايات إلا بتيسيره، وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه، وما حققنا الغايات إلا بفضلته فالحمد لله.

فجزاكم الله، وأثابكم خير الجزاء.

علاء الدين



إهداء

الحمد لله حباً وشكراً وامتناناً، ما كنت لأفعل هذا لولا فضل الله، فالحمد لله على البدء وعلى الختام.

(وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) [يونس: 10].

أهدي هذا النجاح إلى نفسي الطموحة جداً

لم تكن الرحلة قصيرة، ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريباً، ولا الطريق كان محفوفاً

بالتسهيلات، لكن من قال: "أنا لها" نالها، وإن أبت، رغماً عنها أتيت بها.

وها أنا اليوم أختتم بحث تخرجي بعد تعبٍ ومشقة، وبعد خمس سنواتٍ في سبيل العلم والحلم، فاللهم لا

تجعله آخر عهدي مع العلم، واجعلها خير بدايةٍ لطريقٍ أعظم، الله بارك لنا في عملنا، وأنفعنا بما

علمتنا.

أهدي ثمرة جهدي ودراستي وفرحتي

إلى العزيز الذي حملت اسمه فخراً، من بذل جهد السنين من أجل أن أعتلي سلم النجاح، إلى من غرس

القوة بداخلي لأبحر في هذه الحياة، إلى من علّمني أن الدنيا كفاح، وأن العلم سلاحها.

{والدي العزيز}

وإلى من كانت الداعمة الأولى، إلى التي ضلّت دعواتها تضم اسمي دائماً، وسر الوجود، إلى اليد

الخفية التي أزلت عن طريقي الأشواك، إلى القلب الحنون.

{أمي الغالية}

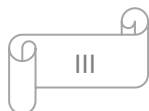
وإلى ملهمي نجاحي وصنّاع قوتي، إلى الشموع التي تُنير لي الطريق دوماً.

{أخوتي وأصدقائي}

ما سلكننا البدايات إلا بتيسيره، وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه، وما حققنا الغايات إلا بفضلته فالحمد لله.

فجزاكم الله، وأثابكم خير الجزاء.

آية



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

شكر و عرفان

إهداء

V.....	فهرس المحتويات:
VII	قائمة الجداول:
VIII	ملخص:
أ.....	مقدمة:

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

1	تمهيد:
2.....	المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية.....
2.....	المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية.....
3.....	المطلب الثاني: أسباب الرقابة الجبائية.....
3.....	المطلب الثالث: مبادئ الرقابة الجبائية.....
4.....	المطلب الرابع: أشكال وأهداف الرقابة الجبائية.....
12	المبحث الثاني: الإطار العام للتحصيل الضريبي.....
12	المطلب الأول: مفهوم التحصيل الضريبي.....
13	المطلب الثاني: أساليب التحصيل الضريبي.....
14	المطلب الثالث: الضرائب المحصلة في الجزائر.....
22	المطلب الرابع: الإجراءات العامة للتحصيل الضريبي وضمانات تحصيلها.....
24	المبحث الثالث: إجراءات عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر.....
24	المطلب الأول: العصرنة في مجال الهياكل الجبائية.....
25	المطلب الثاني: العصرنة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي.....
26	المطلب الثالث: العصرنة في مجال تأهيل أعوان الإدارة الجبائية.....

28:خلاصة الفصل:

الفصل الثاني: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة

30 تمهيد:

31المبحث الأول: تقديم وعرض المؤسسة محل الدراسة

31المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب

33المطلب الثاني: الإطار التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب

38المطلب الثالث: مهام مفتشية الضرائب وأهدافها

40المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة

40المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة

40المطلب الثاني: مصادر بيانات الدراسة

42المطلب الثالث: هيكل استبانة الدراسة ومعالجتها الإحصائية

44المبحث الثالث: تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها

44المطلب الأول: تحليل البيانات لعينة الدراسة

47المطلب الثاني: تحليل بيانات محاور الدراسة

50المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

54:خلاصة الفصل:

56:الخاتمة:

60:قائمة المراجع:

65:الملاحق:

قائمة الجداول:

قائمة الجداول		
الرقم	العنوان	الصفحة
01	الجدول رقم (01): جدول السلم التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي	16
02	الجدول رقم (02): ملخص تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر	18
03	الجدول رقم (03): مقياس ليكرت الخماسي المعتمد في الدراسة	42
04	الجدول رقم (04): مقياس تحديد الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة	42
05	الجدول رقم (05): توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الجنس	44
06	الجدول رقم (06): يمثل توزيع عينة الدراسة حسب خاصية المؤهل العلمي	44
07	الجدول رقم (07): توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي	45
08	الجدول رقم (08): توزيع عينة الدراسة حسب خاصية المصلحة أو الإدارة التي ينتمي إليها	45
09	الجدول رقم (09): يمثل توزيع عينة الدراسة حسب خاصية المؤهل العلمي	46
10	الجدول رقم (10): اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الاستبانة	47
11	الجدول رقم (11): يمثل نتائج المحور البعد الأول الجانب التنظيمي	47
12	الجدول رقم (12): يمثل نتائج البعد الثاني الجانب القانوني والتشريعي	48
13	الجدول رقم (13): يمثل نتائج البعد الثالث الجانب التقني والتكنولوجي	49
14	الجدول رقم (14): يمثل نتائج البعد الرابع الجانب البشري	49
15	جدول رقم (15): يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالبعد الأول	50
16	جدول رقم (16): يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالبعد الثاني	51
17	جدول رقم (17): يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالبعد الثالث	52
18	جدول رقم (18): يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالبعد الرابع	52

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب	32

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية في تحسين مستوى التحصيل الضريبي، خاصة في ظل مساعي الإدارة الجبائية الجزائرية نحو التحديث والعصرنة. وتم اختيار مديرية الضرائب بولاية المسيلة كدراسة ميدانية لتقييم واقع الرقابة الجبائية من زوايا متعددة.

تمثلت إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس:

ما هو دور الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي في ظل عصرنة الإدارة الجبائية بمديرية الضرائب بالمسيلة؟

وانبثقت عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية ركزت على أبعاد الرقابة التنظيمية، القانونية، التقنية والبشرية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات من عينة من موظفي مديرية الضرائب بالمسيلة، ثم تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS لاختبار الفرضيات. وقد خلُصت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

وجود دور فعلي للرقابة الجبائية من ناحية التنظيم، القانون، التكنولوجيا، والموارد البشرية في تحسين التحصيل الضريبي.

كشفت اختبارات T عن دلالة إحصائية إيجابية لكل بعد من أبعاد الرقابة الجبائية، ما يدعم فرضيات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الجبائية، التحصيل الضريبي، عصرنة الإدارة الجبائية، مديرية الضرائب

Abstract:

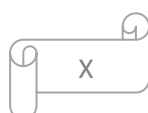
This study aimed to shed light on the role of tax supervision in improving tax collection, especially in light of the Algerian tax administration's efforts towards modernization. The tax directorate of the M'sila province was chosen as a field study to evaluate the reality of tax supervision from multiple angles. The main research problem was framed as the primary question : What is the role of tax supervision in improving tax collection in light of the modernization of the tax administration at the tax directorate in M'sila ? This led to a number of sub-questions focusing on the dimensions of organizational, legal, technical, and human supervision. The study relied on a descriptive analytical approach and used a questionnaire tool to collect data from a sample of employees at the tax directorate in M'sila, followed by data analysis using SPSS software to test the hypotheses. The results of the study concluded the following: There is an actual role for tax supervision regarding organization, law, technology, and human resources in improving tax collection. T-tests revealed a positive statistical significance for each dimension of tax supervision, supporting the study's hypotheses.

Keywords : tax supervision, tax collection, modernization of tax administration, Tax Directorate.

Résumé:

Cette étude visait à mettre en lumière le rôle que joue le contrôle fiscal dans l'amélioration du niveau de recouvrement fiscal, notamment dans le cadre des efforts de l'administration fiscale algérienne vers la modernisation. La direction des impôts de la wilaya de M'sila a été choisie comme étude de terrain pour évaluer la réalité du contrôle fiscal sous différents angles. Le problème de l'étude s'est articulé autour de la question principale : Quel est le rôle du contrôle fiscal dans l'amélioration du recouvrement fiscal dans le cadre de la modernisation de l'administration fiscale à la direction des impôts de M'sila ? De cette question principale ont découlé plusieurs questions secondaires se concentrant sur les dimensions du contrôle organisationnel, légal, technique et humain. L'étude a adopté la méthode descriptive et analytique et a utilisé un questionnaire pour collecter des données auprès d'un échantillon d'employés de la direction des impôts de M'sila, puis les données ont été analysées à l'aide du programme SPSS pour tester les hypothèses. Les résultats de l'étude ont montré ce qui suit : il existe un rôle effectif du contrôle fiscal en termes d'organisation, de loi, de technologie et de ressources humaines dans l'amélioration du recouvrement fiscal. Les tests T ont révélé une signification statistique positive pour chaque dimension du contrôle fiscal, ce qui appuie les hypothèses de l'étude.

Mots-clés : contrôle fiscal, recouvrement des impôts, modernisation de l'administration fiscale, direction des impôts.



مقدمة

مقدمة:

تعد الجباية من أهم مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة، إذ تمثل وسيلة رئيسية لتحقيق التوازن المالي وتغطية النفقات العمومية، مما يجعلها أداة حيوية في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق، تسعى الدول إلى تحسين فعالية النظام الجبائي من خلال تطوير آليات التحصيل وتوسيع الوعاء الضريبي، وذلك في ظل متغيرات اقتصادية وتكنولوجية متسارعة.

وتواجه الإدارة الجبائية في الجزائر، على غرار نظيراتها في العديد من الدول النامية، جملة من التحديات المرتبطة بضعف التحصيل الضريبي وانتشار التهرب الجبائي، ما يستدعي ضرورة تبني إصلاحات هيكلية تشمل تحديث أنظمتها وأساليب عملها. وتعد الرقابة الجبائية من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة الجبائية لمكافحة الغش والتهرب، وضمان امتثال المكلفين بالتزاماتهم الضريبية، بما يساهم في تحسين معدلات التحصيل.

وفي هذا السياق، أصبحت **عصرنة الإدارة الجبائية** خياراً استراتيجياً لا غنى عنه، من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتبسيط الإجراءات، وتحسين جودة الخدمة الجبائية، وتعزيز الشفافية والرقابة الآلية، ما قد يؤدي إلى تحسين فعالية عمليات التحصيل وتقليل الفجوة الجبائية.

أولاً: إشكالية الدراسة

انطلاقاً مما سبق، يمكن صياغة الإشكالية العامة للدراسة على النحو الآتي:

ما هو دور الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي في ظل عصرنة الإدارة الجبائية بمديرية الضرائب بالمسيلة؟

ثانياً: التساؤلات الفرعية

انطلاقاً من التساؤل الرئيسي تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يوجد دور فعلي للرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي من ناحية البعد التنظيمي في المؤسسة محل الدراسة؟
- هل يوجد دور فعلي للرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي من ناحية البعد القانوني والتشريعي في المؤسسة محل الدراسة؟
- هل يوجد دور فعلي للرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي من ناحية البعد التقني والتكنولوجي في المؤسسة محل الدراسة؟

- هل يوجد دور فعلي للرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي من ناحية البعد البشري في المؤسسة محل الدراسة؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

- يوجد دور فعلي للرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي من ناحية البعد التنظيمي في المؤسسة محل الدراسة؛

- يوجد دور فعلي للرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي من ناحية البعد القانوني والتشريعي في المؤسسة محل الدراسة؛

- يوجد دور فعلي للرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي من ناحية البعد التقني والتكنولوجي في المؤسسة محل الدراسة؛

- يوجد دور فعلي للرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي من ناحية البعد البشري في المؤسسة محل الدراسة.

رابعا: أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من الأبعاد المتعددة التي يتناولها الموضوع، سواء على المستوى النظري أو العملي:

- أهمية علمية: تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات المتعلقة بالرقابة الجبائية ودورها في تحسين فعالية التحصيل الضريبي، كما تسلط الضوء على التحديات التي تواجه الإدارة الجبائية في ظل التحولات الرقمية وعصرنة الهياكل الإدارية.
- أهمية تطبيقية: تتمثل في تحليل واقع الرقابة الجبائية على مستوى مديرية الضرائب بالمسيلة، وتحديد أوجه القوة والقصور في التطبيق العملي، ما قد يساهم في تقديم اقتراحات عملية لتحسين أداء التحصيل الجبائي في إطار إدارة جبائية حديثة.
- أهمية آنية: تتوافق الدراسة مع التوجهات الوطنية نحو إصلاح المنظومة الجبائية وتعزيز موارد الدولة، خاصة في ظل تراجع الإيرادات البترولية، مما يجعل التحصيل الجبائي مسألة استراتيجية.

خامسا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المرتبطة بالموضوع، نذكر منها:

1. توضيح مفهوم الرقابة الجبائية وأهميتها في النظام الجبائي؛
2. تحليل العلاقة بين الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي من خلال الأبعاد التنظيمية، القانونية، التكنولوجية والبشرية؛
3. دراسة مدى مساهمة عصرنة الإدارة الجبائية في تحسين فعالية الرقابة الجبائية بمديرية الضرائب؛
4. تقديم توصيات ومقترحات عملية لتحسين آليات الرقابة الجبائية بما يعزز من جودة وفعالية التحصيل الضريبي على المستوى المحلي.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

جاء اختيار هذا الموضوع نتيجة لمجموعة من الأسباب الموضوعية والذاتية، من أبرزها:

- الأهمية المتزايدة للرقابة الجبائية كوسيلة للحد من التهرب والغش الضريبي وتحسين التحصيل؛
- رغبة الباحث في فهم واقع الإدارة الجبائية الجزائرية، خاصة في ظل التحول نحو الرقمنة والعصرنة؛
- قلة الدراسات التطبيقية المحلية التي تعالج العلاقة بين الرقابة الجبائية وعصرنة الإدارة في إطار واقعي وميداني؛
- توفر بيئة خصبة للدراسة في ولاية المسيلة، خاصة أن مديرية الضرائب تمثل نموذجاً يمكن من خلاله رصد واقع التطبيق وتحديد أوجه التطوير المطلوبة.

سابعا: منهج الدراسة

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهجية التالية:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، كونه الأنسب لدراسة الظواهر الإدارية والاقتصادية، من خلال وصف واقع الرقابة الجبائية في مديرية الضرائب بالمسيلة وتحليل علاقتها بتحسين التحصيل الضريبي في ظل عصرنة الإدارة الجبائية.

تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية، نظراً لقدرته على تغطية عينة واسعة من الموظفين المعنيين بمجال الرقابة والتحصيل الجبائي.

وقد تم بناء فقرات الاستبيان بطريقة مغلقة، باستخدام مقياس "ليكرت الخماسي" لقياس اتجاهات وآراء المبحوثين بدقة.

تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS لمعالجة البيانات المستخرجة من الاستبيان، وذلك من خلال:

- التحليل الوصفي (النسب، المتوسطات، الانحرافات المعيارية)؛
- اختبار الصدق والثبات (ألفا كرونباخ)؛

ثامنا: هيكل الدراسة

لمعالجة إشكالية البحث، والإلمام بمختلف جوانب الموضوع، قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين تسبقهم مقدمة عامة وتعقبهم خاتمة وذلك كما يلي:

فيما يخص الفصل الأول فقد تم التطرق إلى الإطار النظري للدراسة وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث كالاتي:

✓ المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية

✓ المبحث الثاني: الإطار العام للتحصيل الضريبي

✓ المبحث الثالث: إجراءات عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر

أما الفصل الثاني فسوف نتطرق فيه إلى دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة، وذلك من خلال المباحث التالية:

✓ المبحث الأول: تقديم وعرض المؤسسة محل الدراسة

✓ المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة

✓ المبحث الثالث: تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها

تاسعا: الدراسات السابقة

في إطار إثراء الجانب النظري للدراسة الحالية وربطها بما أنجز من بحوث سابقة، تم الاطلاع على عدد من الدراسات التي تناولت موضوع الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي، سواء في السياق الوطني أو الدولي، ونستعرض فيما يلي أهمها:

1- دراسة: قريشي عبد الرزاق (2021):

"أثر الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية بسكرة" هدفت الدراسة إلى قياس فعالية الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي، من خلال تحليل الأدوات الرقابية المطبقة ومردوديتها. وأظهرت النتائج أن فعالية الرقابة مرتبطة بعوامل تنظيمية وبشرية وتقنية، وأن نقص التأهيل والتنسيق بين المصالح يضعف من أثرها.

الاستفادة من الدراسة: أوضحت هذه الدراسة أهمية الرقابة كوسيلة لمحاربة التهرب، ما يبرز العلاقة غير المباشرة بين الرقابة والتحصيل الضريبي، وهو ما تسعى دراستنا إلى تعميقه من خلال إدراج عنصر "العصرنة".

أهميتها:

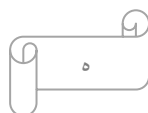
- تبرز الدراسة أهمية الرقابة الجبائية كوسيلة فعالة للحد من التهرب الضريبي؛
- تعكس واقعاً ميدانياً مشابهاً لدراستك من حيث نوع المؤسسة (مديرية الضرائب)؛
- توضح أوجه القصور التنظيمي والبشري في تطبيق الرقابة، ما يفتح المجال لدراستك لإكمال التحليل من زاوية العصرنة والتقنيات الجديدة.

2- دراسة: بوتلجة نوال (2019):

"عصرنة الإدارة الجبائية ودورها في تحسين فعالية التحصيل الضريبي - دراسة حالة المديرية الجهوية للضرائب سطيف"

تناولت الدراسة التحول الرقمي الذي شهدته الإدارة الجبائية الجزائرية، وأثره على رفع كفاءة التحصيل، من خلال تسهيل الإجراءات وتقليص التدخل البشري وتحسين قاعدة البيانات. وتوصلت إلى أن الأنظمة المعلوماتية ساهمت في تحسين الرقابة وزيادة الجباية.

الاستفادة من الدراسة: تؤكد هذه الدراسة على البعد التكنولوجي، ما يتقاطع مع أحد أبعاد دراستنا الحالية، خاصة في تقييم تأثير العصرنة على فعالية الرقابة والتحصيل.



أهميتها:

- تقدم فهماً واضحاً لأثر الرقمنة والعصرنة على تحسين أداء التحصيل؛
- تؤسس لأهمية التكنولوجيا في رفع كفاءة الإدارة الجبائية؛
- تبرز أثر التحديث الإداري على مستوى الأداء، وهو ما تسعى دراستك لتعزيزه من خلال ربط العصرنة بالرقابة والتحصيل.

3- دراسة: العجال سامية (2022):

"دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين أداء الإدارة الجبائية - حالة المديرية الولائية للضرائب قسنطينة" ركزت الدراسة على أثر الرقمنة في تحسين الخدمات الجبائية وتقليص آجال المعالجة وتعزيز الرقابة. وخلصت إلى أن نجاح العصرنة مرتبط بعوامل بشرية وتنظيمية. الاستفادة من الدراسة: تؤكد على أن التكنولوجيا عامل مساعد، وأن الدور البشري والتنظيمي لا يزال أساسياً، وهو ما تتناوله دراستنا من خلال الأبعاد الأربعة.

أهميتها:

- تبرز دور التكنولوجيا في تحسين كفاءة العمل الجبائي وتسهيل مهام التحصيل؛
- تُظهر كيف أن العصرنة بدون جاهزية بشرية وتنظيمية تبقى غير فعالة؛
- تضيف بعداً جديداً لدراستك يتمثل في ضرورة التكامل بين العامل البشري والتقني لتحقيق نتائج فعالة.

الفصل الأول

- الإطار النظري للدراسة -

تمهيد:

تم تطبيق لأول مرة مفهوم فعالية أدوات الرقابة المالية من نفقات حكومية وضرائب وقروض عامة في مكافحة البطالة والكساد ومن أهم خصائص النظام الضريبي الجزائري أنه يقوم على أساس التصريح كنظام 1929 خلال أزمة الكساد العالمي الكبير سنة عام متعارف عليه، لكن لأجل التأكد من صحة ومصداقية التصريحات فإن المصالح الجبائية تباشر عمليات الرقابة ضمن إطار واضح طبقاً لمواد ونصوص قانونية لغرض اكتشاف العمليات التديسية التي ترمي إلى التهرب من دفع الضريبة.

المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية

تسعى الرقابة الجبائية لاسترجاع أموال الخزينة العمومية في ظل سعي المكلفين بالضريبة تجنبها، لذا أعطى المشرع الجزائري كامل الحقوق والصلاحيات للقيام بمختلف أنواع الرقابة الجبائية.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية

للرقابة الجبائية تعريفات عديدة نذكر منها:

التعريف الأول: يمكن تعريف الرقابة الجبائية على أنها فحص للتصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها، سواء كانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية، وذلك بقصد التأكد من المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية. على أن يستعمل الشخص المكلف بهذه العملية أفضل الوسائل للاستعلام الاستفسار، والاستيضاح عن كل ما هو مدون بالتصريحات والوثائق المرفقة بها، ولا يكتفي فقط بدراسة ومراجعة التصريحات، بل عليه أن يقوم بعملية مقارنة بين ما هو مصرح به والمعلومات المتحصل عليها من مصادر أخرى وبالتالي التأكد من مدى التطابق الموجود بينهما وكذلك النظر في الوضعية المالية للممول".¹

التعريف الثاني: تتمثل الرقابة الجبائية في مجموعة من الإجراءات والتقنيات الذي يضعها المشرع والتي تسمح للإدارات بالتأكد أن المكلفين بالضريبة قد أدوا التزاماتهم وأيضا لتصليح الضرر الملحق بالخزينة العمومية الناتج عن التجاوزات التي تمس القانون.²

التعريف الثالث: هي الوسيلة التي تمكن الإدارة الجبائية من التحقق بأن المكلفين ملتزمين في أداء واجباتهم الجبائية، وتصحيح الأخطاء الملاحظة".³

¹ غزال مريم، 2019، الرقابة الجبائية كأداة لقمع التهرب الضريبي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02، ص 234-235.

² وارزقي ميلود، 2019، الرقابة الجبائية: نقاط مرحلية (التحقيق المصوب، التلبس الجبائي...)، مجلة دراسة لجامعة عمار تليجي الأغواط، العدد 52، ص 304.

³ بن عثمان عائشة، 2016، تقييم الرقابة الجبائية في ظل تبني مؤشرات الأداء- دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة للفترة الممتدة (2015-1011)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 17، ص 147.

المطلب الثاني: أسباب الرقابة الجبائية

هناك سببين رئيسيين لقيام الرقابة الجبائية في الجزائر والذي يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

أولاً: الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية

تعد الرقابة الجبائية وسيلة هامة لمتابعة النظام التصريحي، لأن المكلف هو من يحدد نفسه أسس فرض الضريبة ويصرح بها للإدارة الجبائية، وعن طريق الرقابة الجبائية يتم التأكد من صحة هذه التصريحات المكتتبه وضمان مصداقيتها وصحتها، كما تسمح أيضاً بتجسيد مبدأ العدالة الضريبية.

ثانياً: الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة التهرب الضريبي

نظراً لأسباب متعددة يلجأ بعض المكلفين بالضريبة إلى التهرب أو تخفيض العبء الضريبي بشتى الطرق والأساليب الشرعية وغير الشرعية، لذلك فإن عمليات مكافحة هذه الممارسات التديسية يعتبر من أولويات الإدارة الجبائية والتي تمتلك سلطات وصلاحيات واسعة تمارسها وذلك عن طريق تقنيات مختلفة ومتعددة على مختلف أصناف المكلفين والتي من بينها الرقابة الجبائية التي تعد الأداة الضرورية لمكافحة التهرب الضريبي لأنها تشكل ضمان لتحقيق مصالح الخزينة العمومية.

المطلب الثالث: مبادئ الرقابة الجبائية

تمتاز أساليب الرقابة الجبائية بالصرامة من جهة والردع من جهة أخرى، وتبقى في أمس الحاجة إلى إيجاد المبادئ والأطر الأساسية التي عن طريقها تكون الضوابط الجبائية ذات فعالية في الميدان وذلك من خلال العمل على تغيير الجباية وتربية المواطن.

وهكذا شيئاً فشيئاً تتغير ذهنية المكلفين وتتضح أخلاقيات المهنة. ولتحقيق ذلك وجب توفر مبادئ مهمة

للمراقبة الجبائية:²

1. مبدأ التدخل والمراقبة: هو مبدأ يعكس تطور الفكر الضريبي مع تطور دور الدولة المعاصرة التي أصبحت تستخدم الضريبة كأداة من أدوات الضبط الاقتصادي والمالي والاجتماعي بما يخدم الصالح العام كتحفيز الاستثمار ومحاربة الغش والتهرب الجبائين، حماية مبادئ اقتصادية هامة كمبدأ المنافسة بين الأعوان الاقتصاديين، من خلال مبدأ الرقابة والمحاسبة والمساءلة، أو من خلال حماية المجتمع من الآفات والاستهلاك الضار كتجارة التبغ والمخدرات وغيرها، أو بتحقيق التوازنات.

¹ الياس قلاب ذبيح، (2010-2011)، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية (دراسة حالة بمديرية الضرائب أم البواقي)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص20.

² خلاصي رضا، 2014، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص217-218.

2. ترقية الإدارة الضريبية: بالعمل على تغطية النقائص وإصلاحها خاصة أن تبعيات التهرب لا تقع على المشرع المالي والمكلف لوحدهما، وإنما تقع كذلك على الإدارة المالية وباعتبار أن مشكلة الغش تعود لعدم فعالية النظام الجبائي والتي تستلزم وجود هيكل إداري منظم وعصري بعيدا عن كل ملامح التخلف والإهمال واللامبالاة.

3. إقامة نظام جبائي مضبوط: يمتاز بالعدالة البساطة الاستمرارية ومبني على أسس العصرية.

المطلب الرابع: أشكال وأهداف الرقابة الجبائية

الفرع الأول: أشكال الرقابة الجبائية

من حيث قانون الإجراءات الجبائية هناك شكلين للرقابة الجبائية تتمثل في:

أولا: الرقابة الجبائية العامة

تتم الرقابة العامة على مستوى على مستوى المفتشيات، وتتشكل من نوعين هما:

1. الرقابة الشكلية: تعتبر أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلفين وتتمثل في تصحيح الأخطاء المادية الظاهرة في هذه التصريحات، وتتم هذه الرقابة على مستوى مفتشية الضرائب في دائرة الاختصاص والتابعة لمكان ممارسة النشاط الخاضع للضريبة وتهدف إلى التأكد من هوية وعنوان المكلف بالضريبة عدم وجود أخطاء مادية في التصريحات حصر المعلومات المهمة التي يتم اكتشافها من خلال هذا التصريح. وتعتبر الرقابة الشكلية مرحلة تحضيرية للرقابة على الوثائق.¹

2. الرقابة على الوثائق: في هذا النوع من الرقابة الجبائية يحق للإدارة الضريبية مراقبة التصريحات والمستندات المستعملة الفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو أتاوة، وبالمقابل يتعين على المؤسسات والهيئات المعنية أن تقدم للإدارة الضريبية الدفاتر والوثائق المحاسبية الضرورية، ويتعين على العون المكلف (المفتش) الذي يفترض أن تكون له دراية بالمعلومات المحاسبية لفحص هذه التصريحات، ومقارنتها مع المعلومات المتوفرة لدى مفتشية الضرائب. تهدف الرقابة على الوثائق إلى معرفة الوضعية المالية للمكلف كل سنة وبالتالي معرفة وضعيته الجبائية.²

ثانيا: الرقابة الجبائية المعمقة

إن كانت الرقابة العامة تتم على مستوى مصلحة الضرائب المختصة فإن الرقابة المعمقة تتم عن طريق انتقال مفتشي الضرائب إلى عين المكان، أي مكان تواجد المحل من أجل المعاينة الميدانية والقيام بمختلف العمليات

¹ عياشي فاطمة الزهراء، سماش كمال، 2018، الرقابة كآلية للحد من ممارسات إدارة الأرباح، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 01، ص 287.

² قاسمي آسيا، حدادو فهيمة، 2019، الرقابة الجبائية في الجزائر وسبل تفعيلها، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 03، العدد 01، ص 159.

الحسابية للتأكد من مصداقية التصريحات المقدمة من طرف المكلف ومدى التطابق بين البيانات والمعطيات المبينة في الوثائق والفواتير مع ما هو موجود في أرض الواقع.¹

وتنقسم هذه الرقابة بدورها إلى ثلاث أشكال:

1. التحقيق في المحاسبة

✓ تعريفه

ويقصد بالتحقيق في المحاسبة مجموعة العمليات تستهدف فحص محاسبة المكلفين مهما كانت طريقة حفظها والتأكد من مدى مطابقتها مع المعطيات المادية وغيرها حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها وتمثل هذه الرقابة في إتباع كل الطرق والوسائل والكيفيات التي تساعد على تنظيم المحاسبة وفقا لقواعد وأسس عملية باعتبار أن المحاسبة المرآة العاكسة لمختلف مراحل نشاط المؤسسة، وهي مصدر كل البيانات والمعلومات المالية.²

✓ مدته³

لا يمكن تحت طائلة بطلان الإجراء، أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان فيما يخص الدفاتر والوثائق المحاسبية أكثر من ثلاثة (03) أشهر، فيما يخص:

- مؤسسات تأدية الخدمات إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 1.000.000 دج بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها.
 - كل المؤسسات الأخرى إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 2.000.000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها.
- يمدد هذا الأجل إلى سنة (06) أشهر بالنسبة للمؤسسات المذكورة أعلاه إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يفوق على التوالي 5.000.000.

يجب ألا تتجاوز مدة التحقيق بعين المكان في جميع الحالات الأخرى تسعة (09) أشهر.

✓ شروطه

- لا يمكن الشروع في أي تحقيق في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقا، عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول مرفقا بميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة المحقق

¹ أحمية فاتح، دويس رجا، 2022، احترام حقوق وضمانات المكلف بالضريبة في إطار الرقابة الجبائية كآلية للحد من المنازعات الجبائية، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 07، العدد 02، ص 560.

² نلشاح صافية، 2018، تفعيل دور الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 02، ص 269.

³ قانون الإجراءات الجبائية، 2021، المادة 20 الفقرة 05، ص 08.

في محاسبته، على أن يستفيد من أجل أدنى للتحضير، مدته عشرة أيام (10) ابتداء من تاريخ استلام هذا الإشعار.

– يجب ان يبين الإشعار بالتحقيق ألقاب وأسماء ورتب المحققين، وكذا تاريخ وساعة أو لتدخل والفترة التي يتم التحقيق فيها، والحقوق والضرائب والرسوم والأتاوى المعنية وكذا الوثائق الواجب الاطلاع عليها وأن يشير صراحة تحت طائلة بطلان الإجراء، وأن يكون المكلف بالضريبة يستطيع أن يستعين بمستشار من اختياره أثناء إجراء عملية الرقابة.

– في حالة استبدال المحققين يجب إعلام المكلف بالضريبة بذلك.

– في حالة حدوث مراقبة مفاجئة ترمي إلى المعاينة المادية للعناصر الطبيعية للاستغلال أو التأكد من وجود الوثائق المحاسبية وحالتها، يسلم الإشعار بالتحقيق في المحاسبة عند بداية عمليات الرقابة.

– لا يمكن البدء في فحص الوثائق المحاسبية من حيث الموضوع إلا بعد مرور أجل التحضير المذكور سابقاً.¹

– مع مراعاة أحكام الفقرة (5) المذكورة سابقاً من المادة (20) القانون الإجراءات الجبائية لسنة 2021.

– ينبغي أن يشير الإشعار بإعادة التقويم، تحت طائلة بطلان الإجراء، إلى أن المكلف بالضريبة له الحق في الاستعانة بمستشار من اختياره من أجل مناقشة اقتراحات رفع مبلغ الضريبة أو من أجل الإجابة.

– يرسل الإشعار بإعادة التقويم للمكلف بالضريبة في رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام أو يسلم له مع إشعار بالاستلام.

– يجب أن يكون الإشعار بإعادة التقويم مفصل بقدر كاف ومعللاً، كما يتعين إعادة ذكر أحكام المواد التي يؤسس عليها إعادة التقويم بطريقة تسمح للمكلف بالضريبة من إعادة تشكيل أسس فرض الضريبة وتقديم ملاحظاته أو إعلان قبوله لها.

– وللمكلف بالضريبة أجل أربعين (40) يوماً ليرسل ملاحظاته أو قبوله. ويعد عدم الرد في هذا الأجل بمثابة قبول ضمنى.

– قبل إنقضاء أجل الرد، يجب على العون المحقق أن يعطي كل التفسيرات الشفوية المفيدة للمكلف بالضريبة حول مضمون التبليغ إذا طلب هذا الأخير ذلك. كما يمكنه بعد الرد الاستماع إلى المكلف بالضريبة إذا تبين أن سماعه محدد أو إذا طلب هذا الأخير إعطاء تفسيرات تكميلية.

– يجب أن يبلغ المكلف بالضريبة الذي حقق معه في إطار الإشعار بالتقويم أن لديه إمكانية طلب فيرده التحكيم بالنسبة للأسئلة المتعلقة بالوقائع أو بالقانون، حسب الحالة من مدير كبريات المؤسسات أو من مدير الضرائب بالولاية أو من رئيس مركز الضرائب أو من رئيس المصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات.

¹ قانون الإجراءات الجبائية، 2021، المادة 20 الفقرة 04، ص 08.

- يسلم الاستدعاء الكتابي الذي ينبغي أن يوضح تاريخ وساعة الاجتماع المتعلق بالتحكيم للمكلف بالضريبة المحقق معه يدا بيد، أو عن طريق رسالة مضمونة مع إشعار بالاستلام. لذا ينبغي أن يتمتع هذا الأخير بفترة تحضير قدرها عشرة (10) أيام على الأقل، ابتداء من تاريخ استلام هذا الاستدعاء.
- ينبغي كذلك إعلام المكلف بالضريبة المحقق معه في إطار هذا الاستدعاء، بأنه بإمكانه الاستعانة بمستشار من اختياره.
- على إثر اختتام الاجتماع المتعلق بالتحكيم، يعلم المكلف بالضريبة بنتائج الاجتماع، يحرر محضر يستدعى إليها لمكلف بالضريبة المحقق معه للتوقيع، وفي حالة رفضه يؤثر على ذلك في هذا المحضر، وتسلم نسخة من المحضر للمكلف بالضريبة المعني.
- ينبغي أن يبين المحضر المحرر بصفة واضحة وبدون غموض القرار الناتج عن التحكيم من قبل حسب الحالة مدير كبريات المؤسسات أو مدير الضرائب الولائي أو رئيس المصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات أو رئيس مركز الضرائب.
- عند رفض العون المحقق للملاحظات المكلف بالضريبة، ينبغي عليه أن يعلمه بذلك من خلال مراسلة تكون كذلك مفصلة ومبررة. وإذا أظهرت هذه الأخيرة سببا آخر لإعادة التقويم، أو أخذ عناصر جديدة لم يسبق أخذها سابقا عبر الإشعار الأصلي، يمنح للمكلف أجل إضافي يقدر بأربعين (40) يوما ليرسل ملاحظاته.¹
- ✓ لا يمكن إجراء التحقيقات في المحاسبة إلى من طرف أعوان الإدارة الجبائية الذين لهم رتبة مفتش على الأقل.²

1) التحقيق المصوب في المحاسبة

تعريفه:

لقد تم استحداث هذا النوع من التحقيق سنة 2008، وهو تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب لفترة كاملة أو جزء منها غير متقدمة، أو المجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة نقل عن سنة جبائية، ويخضع هذا النوع من التحقيق لنفس القواعد المطبقة في التحقيق المحاسبي.³

¹ قانون الإجراءات الجبائية، 2021، المادة 20 الفقرة 06، ص 09.

² قانون الإجراءات الجبائية، 2021، المادة 20 الفقرة 02، ص 08.

³ طاطا إيمان، 2022، دراسة تأثير معدل الضغط الضريبي على حجم التهرب الضريبي في السياق الجزائري بدلالة نتائج الرقابة الجبائية خلال الفترة 2010-2017، مجلة الباحث، المجلد 22، العدد 01، ص 159.

✓ مدته: 1

لا يمكن تحت طائلة بطلان الإجراء أن تستغرق مدة التحقيق في عين المكان في الدفاتر والوثائق أكثر من شهرين (02) يجب معاينة نهاية عمليات التحقيق في عين المكان عن طريق محضر يستدعي المكلف بالضريبة المحقق معه لتأشيرته، وتوضح الإشارة عند الاقتضاء فالمحضر في حالة رفض هذا الأخير التوقيع. وتمدد مدة التحقيق في عين المكان:

- في حالة حدوث قوة قاهرة تم اثباتها طبقاً لأحكام القانون المدني، تمنع أعوان الإدارة الجبائية من القيام بالرقابة في عين المكان، في حدود الأجل الذي لم يتمكن فيه القيام بهذه الرقابة.
- بالأجل الممنوح للمكلف بالضريبة المحقق معه، بموجب أحكام المادة 20 مكرر 2 من قانون الاجراءات الجبائية للرد على طلبات التوضيح أو تبرير عند وجود شبهة تحويل غير مباشر للأرباح حسب مفهوم المادة 141 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يمدد هذا الأجل بسنة (01) عندما توجه الإدارة الجبائية طلب معلومات للإدارات الجبائية الأخرى في إطار التعاون الإداري وتبادل المعلومات.

✓ شروطه:

- يمكن أن يطلب من المكلفين بالضريبة المحقق معهم أثناء هذا التحقيق، تقديم الوثائق المحاسبية والوثائق التوضيحية على غرار الفواتير والعقود ووصول الطلبات أو التسليم المرتبطة بالحقوق والضرائب والرسوم والآتوى المتعلقة بالتحقيق، لا يمكن أن ينتج عن هذا التحقيق بأي حال من الأحوال فحص معمق ونقدي لمجمل محاسبة المكلف بالضريبة.²
- لا يمكن الشروع في إجراء التحقيق المصوب في المحاسبة دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقاً، عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول مرفقاً بميثاق حقوق والتزامات المكلف بالضريبة المحقق في محاسبته، على أن يستفيد من أجل أدنى للتخصيص، مدته عشرة (10) أيام، ابتداء من تاريخ استلام هذا الإشعار.³
- يملك للمكلف بالضريبة بأجل ثلاثين (30) يوماً، لإرسال ملاحظاته أو قبوله، ابتداء من تاريخ تسليم الإشعار بإعادة التقويم.⁴

¹ قانون الإجراءات الجبائية، 2021، المادة 20 مكرر، الفقرة 04، ص 10.

² قانون الإجراءات الجبائية، 2021، المادة 20 مكرر، الفقرة 01، ص 09.

³ قانون الإجراءات الجبائية، 2021، المادة 20 مكرر، الفقرة 03، ص 09.

⁴ قانون الإجراءات الجبائية، 2021، المادة 20 مكرر، الفقرة 05، ص 10.

– إن ممارسة التحقيق المصوب لا تمنع الإدارة. الجبائية من إمكانية إجراء التحقيق المعمق في المحاسبة لاحقاً والرجوع إلى الفترة التي تمت فيها المراقبة، ولكن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المطالب بها نتيجة لإعادة التقييم المتم عند التحقيق المصوب.¹

(2) التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية (VASEF):

وهو عبارة عن مجموع العمليات الخاصة بالبحث والتقصي من أجل الكشف عن الفروقات مما بين المداخل المصرح بها من طرف المكلف شخص طبيعي وما بين المداخل المحققة فعلاً، وهي تهدف إلى تحقيق ما يلي:²

- التحقق من صحة المداخل المصرح بها كأساس للضريبة على الدخل.
- مراقبة تجانس هذه المداخل مع صحة الذمة المالية ووضعية الحزينة، عناصر الثراء الخارجية وأعباء أعضاء السكن العائلي.

إن معايير اختيار الأشخاص الخاضعين لهذا النوع من الرقابة تتمثل في الآتي:

- الأشخاص الذين يبين التحقيق في ملفاتهم الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي وجود تناقضات بين الدخل المصرح به والمصاريف الهامة والجلية التي قاموا بها.
- الأشخاص الذين خضعوا للمراقبة الجبائية في المحاسبة، ولم ينتج عنها تسويات مقبولة تعكس الحقيقة.
- الأشخاص الذين ليس لديهم ملف حيائي غير أن مسار حياتهم يظهر مؤشرات ودلائل تبرز مداخل هامة مخفية مع العلم أن هذه المعايير ليست هي الوحيدة. فالإدارة لها حق في اختيار الأشخاص الخاضعين تبعاً لمعايير تراها مناسبة.

✓ مدته:³

لا يمكن تحت طائلة بطلان فرض الضريبة أن يمتد التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة لفترة تفوق السنة (01)، اعتباراً من تاريخ استلام أو تسليم الإشعار بالتحقيق المنصوص عليه في الفقرة (03) أعلاه إلى غاية تاريخ الإشعار بإعادة التقييم.

تمدد هذه المهلة:

– في حالة حدوث قوة قاهرة ثم اثباتها طبقاً لأحكام القانون المدني، يمنع أعوان الإدارة الجبائية من القيام بالرقابة بعين المكان في حدود الأجل الذي لم يتمكن فيه القيام بهذه الرقابة.

¹ قانون الإجراءات الجبائية، 2021، المادة 20 مكرر، الفقرة 06، ص 10.

² ولهي بوعلام، 2019، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ص 122.

³ قانون الإجراءات الجبائية، 2021، المادة 21، الفقرة 04، ص 11.

- بالأجل الممنوح للمكلف بالضريبة عند الاقتضاء بطلب منه للرد على طلبات تبرير أو توضيح الأرصدة والمداخيل في الخارج.
- بسنة (01) عندما توجه الإدارة الجبائية في إطار التعاون الإداري وتبادل المعلومات طلب معلومات من الإدارات الجبائية الأخرى.

✓ شروطه:

- لا يمكن القيام بتحقيق معمق في الوضعية الجبائية الشاملة لشخص طبيعي، فيما يتعلق بالضريبة على الدخل دون إعلام المكلف من خلال إرسال إشعار بالتحقيق أو تسليمه له مع إشعار بالاستلام موثوقا بميثاق حقوق وواجبات المكلف بالضريبة المحقق في وضعيته الجبائية، ومنحه أجال أدنى للتحضير يقدر بخمسة عشرة (15) يوم، ابتداء من تاريخ الاستلام.
- يجب أن يذكر الإشعار بالتحقيق الفترة موضوع التحقيق وان يشير صراحة تحت بطلان الإجراء ان المكلف بالضريبة له الحق في ان يستعين خلال عمله بمستشار يختاره هو.¹
- مع مراعاة أحكام الفقرة 4 من المادة 21 لقانون الإجراءات الجبائية.
- عند ما يكون العون المحقق قد حدد أسس فرض الضريبة على إثر تحقيق معمق في الوضعية الجبائية الشاملة لشخص طبيعي، بالنسبة للضريبة على الدخل، يتعين على الإدارة، في هذه الحالة المكلف بالضريبة بالنتائج وذلك حتى في غياب إعادة تقويم برسالة مضمونة مع إشعار بالاستلام ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة 20، يمكن ان يسلم الإشعار بالتقويم للمكلف بالضريبة مقابل إشعار بالاستلام.
- يجب أن يكون الإشعار بإعادة التقويم مفصل بقدر كاف ومعللا، كما يتعين أيضا إعادة الأخذ بأحكام المواد التي تتأسس بموجبها إعادة تقويم بطريقة تسمح للمكلف بالضريبة من إعادة تشكيل أسس فرض الضريبة وتقديم ملاحظاته أو إعلان قبوله بها.
- يتمتع المكلف بالضريبة بأجل أربعين (40) يوما لتبليغ ملاحظاته او قبوله ويكون عدم الرد خلال هذا الأجل بمثابة قبول ضمني.
- وقبل انقضاء أجل الرد يجب على العون المحقق ان يمد المكلف بالضريبة بكل التفسيرات الشفوية المفيدة حول مضمون التبليغ إذا طلب هذا الاخير ذلك، كما يمكنه بعد الرد الاستماع إلى المكلف بالضريبة، إذا كان سماعه مجديا أو إذا طلب هذا الأخير إعطاء تفسيرات تكميلية.
- يجب أن يبلغ المكلف بالضريبة المحقق معه في إطار الإشعار بالتقويم أن لديه إمكانية أن يطلب في رده التحكيم بالنسبة للأسئلة المتعلقة بالوقائع أو بالقانون حسب الحالة من المدير الولائي للضرائب أو رئيس المصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات.

¹ قانون الإجراءات الجبائية، 2021، المادة 01، الفقرة 03، ص 11.

- يسلم الاستدعاء الكتابي، الذي ينبغي أن يوضح تاريخ وساعة الاجتماع المتعلق بالتحكيم للمكلف بالضريبة المحقق معه يدا بيد، أو عن طريق رسالة موسى عليها مقابل وصل بالاستلام أو إلكترونيا، لدعوته الحضور هذا الاجتماع. لذا ينبغي أن يتمتع هذا الأخير بفترة تحضير قدرها (10) أيام، على الأقل، ابتداء من تاريخ استلام هذا الاستدعاء.
- كما ينبغي إعلام المكلف بالضريبة المحقق معه كذلك في إطار هذا الاستدعاء، أنه بإمكانه الاستعانة بمستشار من اختياره.
- على إثر اختتام الاجتماع المتعلق بالتحكيم يعلم المكلف بالضريبة بنتائج الاجتماع، يحرر محضر، يستدعى إليه المكلف بالضريبة المحقق معه للتوقيع، وفي حالة رفضه يؤشر على ذلك في هذا المحضر تسلم نسخة من المحضر للمكلف بالضريبة المعني.
- ينبغي أن يبين المحضر المحرر بصفة واضحة وبدون غموض القرار الناتج عن التحكيم من قبل، حسب الحالة، مدير الضرائب الولائي أو رئيس المصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات.
- وفي حالة ما إذا رفض العون المحقق ملاحظات المكلف بالضريبة، فإنه يجب عليه إبلاغ هذا الأخير عن طريق مراسلة مفصلة ومبررة، وفي حالة ما إذا ظهرت هذه الأخيرة سببا آخر لإعادة التقويم أو الأخذ بعين الاعتبار لعناصر جديدة لم تكن واردة في الإشعار الأصلي، يمنح المكلف بالضريبة أحال إضافيا قدره أربعون (40) يوما ليرسل ملاحظاته.¹
- لا يمكن القيام بتحقيق معمق في الوضعية الجبائية الشاملة إلا من طرف أعوان من الإدارة الجبائية له مرتبة مفتش على الأقل.²

المادة 21 الفقرة 2 قانون الإجراءات الجبائية، 2021، صفحة (11)

الفرع الثاني: أهداف الرقابة الجبائية

تتحلى الأهداف التي تسعى الإدارة الجبائية إلى تحقيقها فيما يلي:³

- 1- الهدف القانوني: يتمثل في التأكد من مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات للمكلفين للقوانين والأنظمة، لذا وحرصا على هذه الأخيرة، تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة المعاقبة المكلفين بالضريبة عن أية انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب من دفع مستحقاتهم الجبائية.

¹ قانون الإجراءات الجبائية، 2021، المادة 21، الفقرة 05، ص 11-12.

² قانون الإجراءات الجبائية، 2021، المادة 21، الفقرة 02، ص 11.

³ سليمان علي، رشام كهيبة، 2021، الرقابة الجبائية كآلية لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية (دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 02، العدد 02، ص 113-114.

- 2- **الهدف الإداري:** ويتمثل في الدور الذي تؤديه الرقابة الجبائية في زيادة فعالية الإدارة الضريبية، وذلك من خلال تزويدها بالمعلومات ويمكن أن تحمل هذا الدور في النقاط التالية:
- تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء، يساعد الإدارة الضريبية في اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة مختلف المشاكل الناجمة.
 - تساعد الرقابة الجبائية بإعداد الإحصائيات، كنسب التهرب الضريبي.
 - إمكانية كشف الثغرات القانونية التي تعين على التملص من الضريبة ومحاولة إيجاد الحلول لها.
- 3- **الهدف المالي والاقتصادي:** تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من التلاعب كالسرقة، وحمايتها من كل ضياع وضمان دخول إيرادات أكبر للخزينة العمومية.
- 4- **الهدف الاجتماعي:** على الصعيد الاجتماعي تجد الرقابة الجبائية تهدف إلى:
- تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة، وهذا بإرساء مبدأ أساسي للاقتطاعات والتمثل في وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة.
 - منع ومحاربة انحرافات الممول بمختلف صورها، مثل السرقة والإهمال أو تقصيره في أداء وتحمل واجباته اتجاه المجتمع.

المبحث الثاني: الإطار العام للتحصيل الضريبي

المطلب الأول: مفهوم التحصيل الضريبي

لقد اهتم الكثير من الباحثين في علم المالية بعملية التحصيل الضريبي لما لها من أهمية، مما دفعهم إلى دراستها والاهتمام بها، وقد أعطى بعض الباحثين تعاريف للتحصيل الضريبي يقصد بتحصيل الضريبة و التي سنعرضها فيما يلي:¹

هناك من يرى انه مجموع العمليات التي تقوم بها الادارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حاصلات الضرائب إلى خزينة الدول ."

كما عرف أيضا مجموع العمليات والاجراءات التي يتم من خلالها نقل قيمة الضريبة من جيوب المكلفين بها إلى الخزينة العامة للدولة ."

وهناك من عرفه انه:" المرحلة الأخيرة، حيث يدخل العائد الضريبي إلى خزينة الدولة وفق الأصول والقواعد المقررة قانونيا، حيث يترك للدوائر التالية أمر اتخاذ التدابير والإجراءات القانونية لجمع إيرادات الضرائب."

¹ معزوز دليلة، مسقم مريم، 2021، التحصيل الضريبي عن طريق الحجز: الية ضمان تحصيل الديون الجبائية، العدد 02، ص 352.

وفي الأخير نستنتج أن التحصيل الضريبي عبارة عن مجموع العمليات التي تعتمد عليها الادارة الجبائية من أجل تحصيل الضرائب من المكلفين إلى خزينة الدولة.

المطلب الثاني: أساليب التحصيل الضريبي

تستخدم إدارة الجبابة أساليب مختلفة لتحصيل الضريبة تتمثل فيما يلي:

أولاً: التحصيل المباشر

أن وذلك بأن يقوم المكلف بالضريبة بدفع قيمتها إلى الجهات الضريبية طواعية ومن تلقاء نفسه وهذا هو الأصل طالما المكلف يقوم بتقديم إقراراته إلى الإدارة الضريبية والتي بناء عليها يتم تحديد قيمة الضريبة ما لم يكن هناك تدليس وتضليل بخصوص هذه الإقرارات.¹ محرزي م.، 2005، صفحة (307)

ثانياً: التحصيل عن طريق الأقساط المقدمة

تتيح هذه الطريقة أمام المكلف دفع الضريبة التي سوف تستحق في شكل أقساط قد تكون شهرية أو ثلاثية أو سداسية، حيث بموجبها يلتزم المكلف بدفع هذه الأقساط في الآجال المحددة من طرف الإدارة الضريبية.

ثالثاً: التحصيل عن طريق الاقتطاع من المصدر

من ناحية تلجأ الإدارة الضريبية بصدد تحصيل الضريبة إلى طريقة الحجز من المنبع التي تتميز عن غيرها من طرق التحصيل اللجوء الإدارة الضريبية إلى تطبيقها في اللحظة التي يحصل فيها الممول على الدخل الأمر الذي يؤدي إلى تزويد الدولة تباعاً بحصيلة ضريبة مستمرة وتتطوي طريقة الحجز من المنبع على تكليف "شخص ثالث تربطه بالممول الحقيقي علاقة فيقوم بحجز قيمة الضريبة المستحقة وتوريدها للخزانة العامة وتكون هذه العلاقة إما علاقة دين كما في حالة إيرادات القيم المنقولة (الصكوك المالية) حيث تعتبر الشركة الموزعة لأرباح الأسهم بمثابة مدين للمستفيد أو أن تكون علاقة تبعية كما في حالة استحقاق الأجور والمرتبات فتواجه الإدارة الضريبية بصدد هذه الطريقة شخصين مختلفين أولهما الممول الحقيقي الذي يقع عليه عبء الضريبة وثانيهما المكلف بجباية الضريبة وتوريدها للخزانة ولا يخفى ما تنطوي عليه هذه الطريقة من مميزات لكل من الإدارة الضريبية والممولين ذلك لأنها تعد. أكثر الطرق الجبائية ملائمة للخزانة لما تحققه من وفرة في الحصيلة والحيلولة دون التهرب من أداء الضريبة علاوة على تزويدها بسبل متدفق من الموارد على مدار السنة، هذا في الوقت الذي يعاب على هذه الطريقة أنها تعتمد في جبايتها على شخص ثالث غير الإدارة الضريبية قد لا يكون على علم تام بقوانين الضرائب وأحكامها، مما يؤدي إلى احتمال عدم توفيقه في تفسير هذه الأحكام وفي تقدير قيمة الضريبة التي يتعين عليه استقطاعها وتوريدها إلى الخزانة العامة، الأمر الذي قد

¹ محمد عباس محرزي، 2005، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص307.

يؤدي إلى ضياع بعض حقوق الخزانة العامة أو إلى استقطاع ضريبي يزيد على ما يجب أن يتحملة الممول . أما من ناحية الممول فإن هذه الطريقة تمكنه من تسلم دخله بعد استقطاع الضريبة المستحقة عليه الأمر الذي يقلل من فرص التهرب علاوة على تخفيف حدة حساسيته اتجاه الضريبة وقد انتقد البعض هذه الطريقة على أساس أنها لا تمكن الممول من التعرف على حقيقة دخله.¹

المطلب الثالث: الضرائب المحصلة في الجزائر

يضم النظام الجزائري مجموعة من الضرائب التي يتم تحصيلها على مستوى الهيئات المكلفة بالتحصيل وهذه الضرائب تساهم في تمويل الخزينة العمومية والتي تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: الضريبة على الدخل الاجمالي (IRG)

أولاً: تعريفها

تأسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة « وتفرض » على الدخل الإجمالي هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة، المحدد وفقاً لأحكام المواد من 85 إلى 89 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.²

ثانياً: المداخل المكونة لها

يتكون الدخل الصافي الإجمالي من مجموع المداخل الصافية للأصناف الآتية:³

- أرباح صناعية وتجارية.
- أرباح المهن غير التجارية.
- أرباح فلاحية.
- الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية وغير المبنية.
- عائدات رؤوس الأموال المنقولة.
- المرتبات والأجور والمعاشات والربوع العمرية.
- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية والحقوق العقارية الحقيقية، وكذا تلك الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية أو الأوراق المماثلة.

¹ عفيف عبد الحميد، 2014، فاعلية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، ص17-18.

² قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2023)، المادة 1.

³ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2023)، المادة 2.

ثالثا: الأشخاص الخاضعون للضريبة:¹

- يخضع لضريبة الدخل على كافة مداخلكم الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم في الجزائر، ويخضع لضريبة الدخل على عائداتهم من مصدر جزائري، الأشخاص الذين يوجد موطن تكليفهم خارج الجزائر.
- الأشخاص الذين يتوفر لديهم مسكن بصفقتهم مالكين له، أو منتفعين به، أو مستأجرين له، عندما يكون الإيجار في هذه الحالة الأخيرة قد اتفق عليه إما باتفاق وحيد، أو باتفاقيات متتالية لفترة متواصلة مدتها سنة واحدة على الأقل.
- الأشخاص الذين لهم في الجزائر مكان إقامتهم الرئيسية أو مركز مصالحهم الأساسية.
- الأشخاص الذين يمارسون نشاطا مهنيا بالجزائر سواء أجراء أم لا.
- يعتبر كذلك أن موطن تكليفهم يوجد في الجزائر، أعوان الدولة الذين يمارسون وظائفهم أو يكلفون بمهام في بلد أجنبي والذين لا يخضعون في هذا البلد لضريبة شخصية على مجموع دخلهم.
- يخضع كذلك لضريبة الدخل سواء أكان موطن تكليفهم في الجزائر أم لا، الأشخاص من جنسية جزائرية أو أجنبية، الذين يتحصلون في الجزائر على أرباح أو مداخيل يحول فرض الضريبة عليها إلى الجزائر بمقتضى اتفاقية جباتية تم عقدها مع بلدان أخرى.

رابعا: الإعفاءات

يعفى من الضريبة على الدخل الاجمالي

1. الإعفاءات الدائمة: الأشخاص الذين يساوي دخلهم الإجمالي السنوي الصافي أو قل عن الحد الأدنى للإخضاع الجبائي المنصوص عليه في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي.
- السفراء والأعوان الدبلوماسيون والقناصل والأعوان القنصليين من جنسية أجنبية عندما تمنح البلدان التي يمثلونها نفس الامتيازات للأعوان الدبلوماسيين والقنصليين الجزائريين المادة 5 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (2023)
2. الإعفاءات المؤقتة: تعفى لمدة 5 سنوات بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي المداخيل على المنتجات، السندات الأسهم وحصص الشراكة الجماعية للقيم المعنوية بهدف تشجيع السوق المالي. 2
- كما اهتم المشرع الجزائري بمبدأ التخفيضات بالنسبة للإجراءات أخذها بعين الاعتبار الحالة العائلية للأخير ومن بين التخفيضات تذكر:

✓ بالنسبة للعراب: 10% إلا أنه لا يمكن أن يقل هذا التخفيض عن 3.600 دج سنويا أو يفوق 18.000 دج سنويا أي ما بين 300 و 1.500 دج شهريا.

¹ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2023)، المادة 3.

✓ بالنسبة للمتزوجين: 30% إلا أنه يقل هذا التخفيض عن 4.800 دج سنويا أو يفوق 18.000 دج سنويا (أي ما بين 400 و1500 دج شهريا)¹

خامسا: حسابها

تحسب الضريبة على الدخل الإجمالي وفقا للجدول التصاعدي الآتي:

الجدول رقم (01): جدول السلم التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي

معدل الضريبة	قسط الدخل الخاضع للضريبة دج
0%	لا يتجاوز 240.000 دج
23%	من 240,001 دج إلى 480,000 دج
27%	من 480.001 دج إلى 960,000 دج
30%	من 960.001 دج إلى 1.920.000 دج
33%	من 1.920.001 دج إلى 3.840.000 دج
35%	أكثر من 3.840.000 دج

المصدر: المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2023

تم تعديل السلم الخاص بالضريبة على الدخل الإجمالي في قانون المالية 2022 وهو المطبق حاليا، المحدد في المادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، بشكل يسمح بتخفيض هذه الضريبة التي تتطور وفقا للراتب الخاضع للضريبة (وليس صافي الراتب).

الفرع الثاني: الضريبة على ارباح الشركات (IBS)

أولا: تعريفها

تأسس ضريبة سنوية على محمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 من قانون الضرائب المباشر والرسوم المماثلة.

ثانيا: الشركات الخاضعة لها

تخضع للضريبة على أرباح الشركات

- الشركات مهما كان شكلها وغرضها، باستثناء:

¹ قانون 02-11 المتضمن قانون المالية 2023، المادة 14.

أ. شركات الأشخاص وشركات المساهمة بمفهوم القانون التجاري، إلا إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على أرباح الشركات. وفي هذه الحالة، يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. ولا رجعة في هذا الاختبار مدى حياة الشركة.

ب. الشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة بالأسهم، باستثناء الشركات التي اختارت الخضوع للضريبة على أرباح الشركات. وفي هذه الحالة يجب أن يرفق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ولا رجعة في هذا الاختيار مدى حياة الشركة.

ج. هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة المكونة والمعتمدة حسب الأشكال والشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الجاري بهما العمل.

- المؤسسات والهيئات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ...
- كما تخضع لهذه الضريبة الشركات التي تتجز العمليات والمنتجات المذكورة في المادة 112 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- الشركات التعاونية والاتحادات التابعة لها باستثناء الشركات المشار إليها في المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

ثالثا: الأشخاص الخاضعون لهذه الضريبة:¹

- تؤسس الضريبة على أرباح الشركات باسم الأشخاص المعنويين بدلا من مقر شركتهم أو إقامتهم الرئيسية.
- يجب على كل شخص معنوي ليست له إقامة بالجزائر ويحقق فيها مداخيل وفق الشروط الواردة في المادة 137، أن يعين لدى الإدارة الجبائية ممثلا عنه يسكن بالجزائر، ومؤهلا قانونا لأن يلتزم بالقيام بالإجراءات التي يخضع لها الأشخاص المعنويون الخاضعون للضريبة على أرباح الشركات، وأن يدفع هذه الضريبة عوض الشخص المعنوي المعني.
- وإذا تعذر ذلك فإن الضريبة على أرباح الشركات والغرامات المرتبطة بها عند الاقتضاء، يدفعها الشخص الذي يتصرف باسم الشخص المعنوي الذي ليست له إقامة بالجزائر.

رابعا: معدل الضريبة على أرباح الشركات:²

يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يأتي:

- 19%، بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع.
- 23%، بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، وكذا الأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار.

¹ قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2023)، المادة 138.

² قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2021)، المادة 150.

- 26%، بالنسبة للأنشطة الأخرى.

الفرع الثالث: الرسم على القيمة المضافة (TVA)

أولاً: تعريفه

تعتبر ضريبة القيمة المضافة أحد أنواع الضرائب غير المباشرة، تطبق على الفرق بين سعر الشراء للبائع، وسعر إعادة البيع، أو الفرق بين سعر التكلفة وسعر البيع في حالة الإنتاج، وذلك في كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية لجميع السلع والخدمات، إلا ما استثنى بنص صريح.¹

ثانياً: وعاءه

إن الوعاء الضريبي للرسم على القيمة المضافة يتشكل عموماً من رقم الأعمال الذي يشمل ثمن البضائع أو الأشغال أو الخدمات بما فيه كل المصاريف والرسوم باستثناء الرسم على القيمة المضافة ذاته، وذلك بتطبيق معدلين هما المعدل المنخفض بنسبة 09% الذي يطبق على السلع والخدمات التي تمثل فائدة خاصة على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي وكذا معدل عادي بنسبة 19%، الذي يطبق على باقي السلع والخدمات.²

تجدر الإشارة هنا بأن معدلات الرسم على القيمة المضافة شهدت تعديلات عبر قوانين المالية لسنوات: 1992 - 1995 - 1997 - 2001 - 2017، فكانت في شكل أربع معدلات " المعدل المنخفض الخاص، المعدل المنخفض، المعدل العادي المعدل المرتفع (المعدل المرتفع) إلى أن أصبحت مع قانون المالية لسنة 2001 في شكل معدلين هما " المعدل المنخفض والمعدل العادي".

ويمكن تلخيص مختلف التعديلات في معدل الرسم على القيمة المضافة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): ملخص تطور معدلات الرسم على القيمة المضافة في الجزائر

قوانين المالية المعدلات	قانون المالية لسنة 1992	قانون المالية لسنة 1995	قانون المالية 1997	قانون المالية لسنة 2001	قانون المالية لسنة 2017
المعدل الخاص المنخفض	7%	7%	7%	7%	9%
المعدل المنخفض	13%	13%	14%	ملغى	
المعدل العادي	21%	21%	21%	17%	19%
المعدل المرتفع	40%	ملغى			

المصدر قوانين المالية: 1992 - 1995 - 1997 - 2001 - 2017

¹ حميد بوزيدة، فتحة الحوزي، 2020، الضريبة على القيمة المضافة وانعكاساتها على المالية العامة حالة الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 01، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، ص 41.

² عيسى ساعين، 2020، تصور نظام جبائي للصيرفة الإسلامية في ظل النظام الجبائي الجزائري الحالي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص 70.

نلاحظ ان المعدلات المطبقة سابقا كانت نسبتها مرتفعة (40% و 21%) مقارنة مع المعدلات المطبقة حاليا (9% و 19%)

الفرع الرابع: حقوق التسجيل والطابع.

أولاً: حقوق التسجيل:¹

وتمس مجموعة العقود التي تجري عليها عملية التسجيل وبالخصوص العقود القضائية والرسمية، وعقود نقل الملكية وتحويل أو حل الشركات وتحصل حقوق التسجيل كما يلي:

- معدل ثابت 500 دج على الأقل.
- نسبة 5% عندما يتعلق الأمر بتبادل الأملاك العقارية.
- 10% من الحصص أو الأنصبة الشائعة لأملاك عقارية مكتسبة عن طريق بيع العقار الشائع.
- يخفض هذا الرسم إلى 7% إذا حصل الشراء من أحد المشتركين في الشيوخ بينما العقود المتعلقة بالمؤسسات فتخفض الرسم بمعدل 1%.

ثانياً: حقوق الطابع:

إن رسم الطابع هو الضريبة المفروضة على جميع الأوراق المخصصة للعقود المدنية والقضائية والمحركات التي يمكن أن تقدم للقضاء كدليل.²

يؤسس طابع خاص لكل نوع من الورق. ويحمل كل طابع بصفة متميزة مبلغه وشعاره يتمثل في الكلمات

التالية:³

تخضع السندات بمختلف أنواعها سواء كانت موقعة أو غير موقعة التي تم اعدادها بصفة عرفية والمتضمنة ابرام أو اثبات التسديدات أو المبالغ المدفوعة لرسم طابع، تحدد حصته بدينار (1) دج عن كل قسط من 100 دج أو جزء من القسط من 100 دج، دون ان يقل المبلغ المستحق من 5 دج أو يفوق 2.500 دج.⁴

¹ أحمد بلحاج وآخرون، 2002، التحصيل الضريبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ص30.

² قانون الطابع (2020)، المادة 1.

³ قانون الطابع (2020)، المادة 3.

⁴ قانون الطابع (2020)، المادة 100.

الفرع الخامس: الضرائب المختلفة

أولاً: الرسم على النشاط المهني

1. تعريفه:

تنص المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على: يستحق الرسم بصدد رقم الأعمال الذي يحققه في الجزائر المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطا تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي، في صنف الأرباح الصناعية والتجارية أو للضريبة على أرباح الشركات".

غير أنه، تستثنى من محال تطبيق الرسم، مداخيل الأشخاص الطبيعيين الناتجة عن استغلال الأشخاص المعنويين أو الشركات التي تخضع كذلك للرسم بموجب هذه المادة.

2. معدله:

- يحدد معدل الرسم على النشاط المهني ب 1.5%.
- غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3% فيما يخص رقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب.
- يتم توزيع ناتج الرسم على النشاط المهني كما يأتي:
- حصة البلدية 66%.
- حصة الولاية: 29%.
- حصة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية: 65%.

نلاحظ أن معدلات الرسم على النشاط المهني تم تخفيضها، ورد هذا التخفيض في قانون المالية 2022 الى يومنا هذا، حيث تجسد ذلك حسب البيان في كون منتجي السلع لم يعودوا خاضعين للرسم على النشاط المهني ولم تعد المهن الغير تجارية خاضعة للرسم على النشاط المهني، كما تستفيد الأنشطة الأخرى من تخفيض في معدل الرسم على النشاط المهني حيث ينخفض من 2% إلى 1.5%. باستثناء نشاط نقل المحروقات عبر الأنابيب وبالتالي فهو تخفيض جوهري ونقطة ايجابية بالنسبة للمكلف الخاضع للرسم على النشاط المهني.

ثانياً: الرسم العقاري

يمكن التمييز بين نوعين من الرسم العقاري:

1. الرسم العقاري على الملكيات المبنية:

يؤسس رسم عقاري سنوي على الملكيات المبنية، مهما تكن وضعيتها القانونية الموجودة فوق التراب الوطني، باستثناء تلك المعفاة من الضريبة صراحة.

كما تنص المادة 249 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على تخضع للرسم العقاري على الأملاك المبنية التالية:¹

- المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص والمواد أو لتخزين المنتوجات.
- المنشآت التجارية الكائنة في محطات المطارات الجوية والموانئ ومحطات السكك الحديدية ومحطات الطرقات، بما فيها ملحقاتها المتكونة من مستودعات وورشات للصيانة.
- أراضي البناءات بجميع أنواعها والقطع الأرضية التي تشكل ملحقا مباشرا لها ولا يمكن الاستغناء عنها
- الأراضي غير المزروعة والمستخدمه لاستعمال تجاري أو صناعي كالورشات وأماكن إيداع البضائع وغيرها من الأماكن من نفس النوع، سواء كان يشغلها المالك أو آخرون مجانا أو بمقابل.
- يحسب الرسم العقاري حسب المساحة والمنطقة.

2. الرسم العقاري على الملكيات غير مبنية:

يؤسس الرسم العقاري السنوي على الملكيات غير المبنية بجميع أنواعها، باستثناء تلك المعفية صراحة من الضريبة. وتستحق على الخصوص، المبنية على:

- الأراضي المتواجدة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير.
- المحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم في الهواء الطلق.
- مناجم الملح والسبحات.
- الأراضي الفلاحية²

كما تنص المادة السابقة من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على تعفى من الرسم العقاري على الملكيات غير الملكيات التابعة للدولة والولايات والبلديات والمؤسسات العمومية أو العلمية أو التعليمية أو الإسعافية عندما تكون مخصصة للنشاط ذي منفعة عامة، وغير مدرة للأرباح.

- لا يطبق هذا الإعفاء على الملكيات التابعة لهيئات الدولة والولايات والبلديات التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا.

- الأراضي التي تشغلها السكك الحديدية.
- الأملاك التابعة للأوقاف العمومية والمتكونة من ملكيات غير مبنية.
- الأراضي والقطع الأرضية الخاضعة للرسم العقاري على الملكيات المبنية.

¹ الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2023)، المادة 248.

² قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2023)، المادة 261.

1. رسم رفع القمامات المنزلية:

ذكر في المادة 263 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2023 ما يلي:

- يؤسس الفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية وذلك على كل الملكيات المبنية. كل قابض الضرائب لمكان تواجد الملكيات بتحصيل هذا الرسم.
- رسم رفع القمامات المنزل: باسم المالك أو المنتفع.
- يتحمل الرسم المستأجر الذي يمكن أن يكلف مع المالك يدفع الرسم سنويا بصفة تضامنية.
- يحدد مبلغ تعريفات الرسم كما يأتي
 - 2.000 دج، على كل محل ذي استعمال سكني.
 - 10.00 دج، كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابهه
 - 18.000 دج على كل أرض مهياة للتخيم والمقطورات.
 - 80.000 دج على كل محل ذي استعمال صناعي أو تجاري أو حرفي أو ما شابه ينتج كميات من النفايات تفوق نفايات الأصناف المذكورة أعلاه.

المطلب الرابع: الإجراءات العامة للتحصيل الضريبي وضمانات تحصيلها

الفرع الأول: الإجراءات العامة للتحصيل الضريبي¹

عندما يتم تحديد دين الضريبة المستحقة على الممول بصفة نهائية وتصبح الضريبة واجبة الأداء يحول الملف للتحصيل، و يقوم قسم التحصيل بإثبات تاريخ استلام الملف أمام اسم الممول بالسجل ومراجعة حساب الممول لتحديد المبالغ التي يدفعها خلال العام، سواء عن طريق الحجز من المنبع أو الأقساط المقدمة أو السندات والطوابع الضريبية المستحقة أو ما سدده المالك من واقع الإقرار عند تقديمه، فإذا كان مجموع المبالغ التي دفعها المالك خلال العام تزيد عن مقدار الضريبة المستحقة فإن على الإدارة الضريبة أن تثبت حسن نواياها فتسارع برد المبالغ الزائدة قبل أن يتقدم المالك بطلب الاسترداد، و لا شك أن مثل هذا الإجراء سوف يكون له أكبر الأثر في كسب ثقة المالك واحترامه للإدارة الضريبية وتحسين العلاقات بينهما، أما إذا كان مجموع المبالغ التي دفعها المالك خلال العام اقل من الضريبة المستحقة عليه فعلى قسم التحصيل أن يخبر المالك بسداد المبالغ المستحقة عليه بالكامل، فيثبت ذلك أمام اسمه بالسجل، أو قد يطلب من الإدارة الضريبية إذا ما أجاز المالك عن أداء الضريبة المستحقة في الموعد المحدد فعلى قسم التحصيل أن يسارع باتخاذ كافة الإجراءات الإدارية والقانونية ضمانا لحقوق الخزينة العمومية، و هنا تبدو أهمية الجزاءات و العقوبات التي

¹ دزار حامد عبد المجيد، 1999، النظم الضريبية، القاهرة، ص 215.

نص عليها القانون الضريبي لكل من يتأخر أو يمتنع عن أداء الضريبة المستحقة و الضمانات التي كلفها القانون الجباية أموال الخزينة ، فخلو القانون الضريبي من العقوبات والجزاءات الصارمة.

والضمانات الفعالة في مثل هذه الحالات قضاء على كل مجهودات الإدارة الضريبية فالمكلف إذا ما تأكد من عدم تعرضه لأي عقوبة إذا ما امتنع عن الدفع فليس لديه أي حافز لسداد ما استحق عليه من ضرائب والمكلف الضريبي الذي يعلم أن التأخر في سداد الضرائب لن يغير من مقدارها سوف يتماطل ويتأخر في الوفاء بدين الضريبة كسبا للوقت واستغلال قرض بدون فائدة.

ثانيا: ضمانات تحصيل الضريبة

تتمثل ضمانات التحصيل الضريبي في:

- ✓ الحق في الطعن يمكن أن تلقى طرق تصفية وتحصيل الضريبة عدم رضى المكلف بالضريبة لأنه قد يرى فيها أنها قد ظلمته عند إعداد الضريبة التي أقيمت على عاتقه. لذا نص المشرع الجبائي على امكانية الطعن في مثل هذه القرارات. ويوجد نوعين من الطعون الاداري والطعن القضائي
- أولا: الطعن الإداري: يتعلق الأمر بالاحتجاجات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة لما يرى أن الضريبة التي قد فرضت عليه من طرف إدارة الضرائب مبالغ فيها، لهذا يقوم المكلف بالضريبة بتسجيل شكاية أو احتجاج على مستوى المصالح المختصة. خلال أجل محددة من طرف إدارة الضرائب ويحرر الاحتجاج على ورق عادي.
- ثانيا: الطعن القضائي: يظهر هذا النوع من الطعون لما لا يجد احتجاج المكلف بالضريبة صدى على مستوى إدارة الضرائب بحيث كانت محلا عدم قبول ضمني أو تصريح. ويتم الطعن أمام العدالة، امام القضاء الاداري.¹
- ✓ الحق في توصيل المعلومات والاستعلام الضريبي: على الإدارة الجبائية تزويد المكلف بالمعلومات الكافية التي تستعلمون عنها مثل النصوص التشريعية القوانين الجبائية والأوامر والمناشير والتعليمات بصفة دقيقة، واجراءات تطبيق مختلف الأحكام الجبائية، والاجابة على كل انشغالات المكلفين الكتابية والشفهية.
- ✓ الحق في عدم إفشاء السر المهني من حقوق المكلف تجاه الإدارة الجبائية عدم إفشاء أسرار الجبائية المالية المحاسبية أو تبليغ حساباتهم البنكية لأشخاص آخرين وكل موظف خالف هذا الحق يتعرض للعقوبات المنصوص عليها في المادة 320 من قانون العقوبات.²

¹ محمد عباس محرز، 2015، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 161.

² محمد بوقناديل، 2016، دور العلاقة بين المكلف والادارة الضريبية في تعبئة الموارد العامة والحد من ظاهرة الغش الضريبي، المجلة الجزائرية للمالية العامة، ص 88.

المبحث الثالث: إجراءات عصرنه الإدارة الجبائية في الجزائر

أصبحت عصرنه الادارة الجبائية ضرورة حتمية لا مفر منها، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي يشهدها العالم، حيث قامت الجزائر بعدة اصلاحات في الادارة الجبائية مست المجال الهيكلية كما تم ادخال التكنولوجيا الرقمية بالإضافة إلى الاهتمام بالوسائل البشرية القائمة على تنفيذ التشريعات الجبائية من أجل كسب رضا المكلفين بالضريبة وبالتالي زيادة الإيرادات الجبائية.

المطلب الأول: العصرنه في مجال الهياكل الجبائية

في إطار زيادة الثقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الضريبية تم انشاء هياكل جديدة على المستوى المصالح المركزية والخارجية حيث تم تجميع المتفشيات والقبضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة، وتقليص عدد الهياكل بهدف التسيير الجيد لتحسين نوعية الخدمة المقدمة.

1. الهياكل الجديدة على المستوى الخارجي:

➤ مديرية كبريات المؤسسات: Direction des grandes entreprises

تم انشاءها بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 02-303 المؤرخ في 28 سبتمبر 2002 المعدل والمتمم للمرسوم رقم 91 60 المؤرخ في 23 فيفري 1991 والذي دخل حيز التنفيذ في جانفي 2006 مهمتها تسيير الشؤون المالية والضريبية للمؤسسات الكبرى.

➤ مراكز الضرائب Centre des impôt :

يعتبر مركز الضرائب مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب تختص بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من طرف المكلفين بالضريبة متوسطي الحجم.

➤ المركز الجوارى للضرائب: Centres de proximité des impôts :

يقوم المركز الجوارى للضرائب بتسيير المكلفين بالضريبة غير التابعين لمديرية كبريات المؤسسات ومركز الضرائب. أهم المكلفين التابعين له هم:

- المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الجزافي.

- الأشخاص الذين يحققون مداخيل مهنية ومداخيل عقارية.

تتوفر مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب على كل وظائف الضريبة (الوعاء التحصيل الرقابة والمنازعات، حيث تم استلام 46 مركز للضرائب من أصل 59 مركز و 146 مركزا جواريا للضرائب من أصل 244 مركزا جواريا، حيث تعتبر هذه الهياكل المحاور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة (تحقيق التوصيات المترتبة عن الجلسات الوطنية للإصلاح الجبائي 2023)

2. الهياكل الجديدة على المستوى المركزي

➤ مديرية الاعلام والوثائق الجبائية:

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-194 المؤرخ في 28 أفريل 2003 والمعدل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 3647 المؤرخ في 28 نوفمبر 2007 تم استحداث مديرية الاعلام والوثائق الجبائية في وزارة المالية على مستوى المصالح المركزية. يهدف انشاء بنك معلومات وطني تعمل المديرية على بناء قنوات اتصال مع الادارات والمؤسسات الاقتصادية العمومية لجمع معلومات هامة حول المكلفين بالضريبة، ثم القيام بمعالجتها وتصنيفها وتوزيعها على المصالح المعنية لتسهيل عملية مراقبة وتسيير الملفات الجبائية وزيادة فعالية التسيير.¹

➤ مديرية العلاقات العمومية والاتصال:

تسعى مديرية العلاقات العمومية والاتصال في الادارة الجبائية إلى تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلفين بالضريبة من خلال توعيتهم بحقوقهم وواجباتهم عن طريق اتخاذ مجموعة من التدابير والسهر على التطبيق الفعلي لها لضمان وصول المعلومة الصحيحة إلى كافة المهتمين مما يساهم في بناء الثقة بين الادارة والمكلفين وبالتالي زيادة الامتثال الضريبي.

المطلب الثاني: العصرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي

تعد العصرية في مجال تكنولوجيا المعلومات خطوة حيوية نحو تحقيق إدارة أكثر فعالية.

➤ إنشاء موقع إلكتروني لإدارة الضرائب:

قامت الإدارة الجبائية في سياق العصرية باستحداث مجموعة من التقنيات الرقمنة المكلف بالضريبة ومن بينها إحداث موقع الكتروني لإدارة الضرائب www.mfdgi.gov.dz يعتمد أساسا على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وإدخال تقنية الإعلام الآلي، حيث يسمح هذا الموقع بتقديم كافة المعلومات الجبائية للمكلفين بالضريبة من قوانين جبائية قوانين المالية ومختلف المعلومات الجبائية.²

➤ موقع التوثيق الجبائي ورقم التعريف الجبائي الإلكتروني NIF:

موقع التوثيق الجبائي هو منصة رقمية أطلقتها الادارة الجبائية لتوثيق وتسجيل المعلومات الخاصة بالمكلفين بالضريبة مع امكانية التحقق من صحة المعلومات والتصريح بالضرائب ودفعها بسهولة وأمان، كما أطلقت الادارة منصة رقمية للحصول على رقم التعريف الجبائي مما يسهل على المكلفين بالضريبة الإجراءات الإدارية، مما يزيد من الشفافية والمصادقية بين المكلفين بالضريبة والإدارة الضريبية هذا ما يؤدي الى بناء

¹ بن بدير فارس، مصطفى إيدير، محمد زرقون، 2022، عصرية الادارة الضريبية وأثرها على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر، دراسة ميدانية لعينة من الشركات البترولية 2020-2021، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، 08 (01)، ص 117.

² بوزيان فيصل، محمود عمر محي الدين، 2021، عصرية الادارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة، مجلة المعيار، 12(01)، ص 149.

الثقة في النظام الضريبي، هذه الجهود تعكس التزام الادارة بتحسين جودة الخدمات الرقمية وتبسيط الاجراءات للمواطنين والشركات.

➤ استحداث البوابة الإلكترونية جباية تيك

تعتبر بوابة "جباية تيك" تجربة رائدة للقيام بالإجراءات الضريبية عن بعد، تم تصميمها لتسهيل الاجراءات الادارية للمكلفين بالضريبة من خلال السماح لهم بالتصريح ودفع الضرائب إلكترونيا يتكون مصطلح جبايتك من لفظ "جباية" باللغة العربية ولفظ "تيك" الذي يشير إلى مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصال. (عرض تقديمي لجبايتك)

➤ استحداث البوابة الإلكترونية مساهمتك:

في 19 جويلية 2021 تم توقيع اتفاقية بين المديرية العامة للضرائب والمدير العام لبنك الجزائر الخارجي بمقر وزارة المالية بحضور الأمين العام لوزارة المالية لغرض الانخراط في نظام قبول الدفع الإلكتروني "CIB".

مساهمتك هو فضاء مخصص للمكلفين بالضريبة المسجلين لدى الهيئات الجبائية التي لم يتم تجهيزها بنظام المعلومات "جباية تيك"، حيث يتيح لهم هذا الفضاء إمكانية التصريح ودفع ضرائبهم ورسومهم عبر الأنترنت بواسطة البطاقة البنكية أو البطاقة الذهبية.¹

المطلب الثالث: العصرية في مجال تأهيل أعوان الإدارة الجبائية

يعتبر الموظفون في الادارة الجبائية المحرك الرئيسي لبرنامج العصرية، لذا وجب الاهتمام بتكوينهم في مجال تكنولوجيا المعلومات لضمان نجاح استراتيجية العصرية وزيادة الايرادات الضريبية.

➤ تعزيز الموارد البشرية وقدراتها:

بهدف تحسين الخدمات المقدمة للمكلفين وزيادة التحصيل الضريبي قامت الإدارة الجبائية بإعداد برنامجا خاصا لتكوين موظفيها قصد مواكبة التطور الحاصل في إطار التنظيم الهيكلي الجديد للمديرية العامة للضرائب تم انشاء مديرية المستخدمين والتكوين كما تم وضع استراتيجية تكوينية لتحسين مستوى موظفي الادارة الجبائية، حيث تم تسجيل خلال الفترة 2022-2023 استفادة 1941 موظفا من التكوين إطار القانون الأساسي للوظيفة العمومية و6248 موظفا من دورات تكوين تحسين المستوى. كما استفادت المديرية العامة للضرائب من 372 منصبا ماليا لجميع الرتب.²

¹ كميلية بوكزة، 2023، انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر 2006-2022، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 19 (31)، ص 330.

² تحقيق التوصيات المترتبة من الجلسات الوطنية للإصلاح الجبائي (2023).

➤ مرجعية نوعية الخدمة:

بهدف ترسيخ ثقافة الاستقبال وتحسين جودة الخدمات المقدمة من الإدارة الجبائية تم اعتماد التعلّية رقم 01 الصادرة بتاريخ 7 يونيو 2012 من المدير العام للضرائب وهي عبارة عن مجموعة من المعايير التي يجب أن يلتزم بها موظفي الهياكل الجبائية الجديدة بهدف جعل جودة الخدمة أولوية استراتيجية من خلال تحسين مهمة الاستقبال وتبسيط الإجراءات الإدارية لهم وفهم تطلعات المكلفين بالضريبة بشكل أفضل وقياس نتائج تحسين جودة الخدمة بانتظام وإعلانها.

أدخلت الإدارة الجبائية تقنية جديدة تعرف بالمحرر الجبائي بموجب قانون المالية لسنة 2012، كجزء من عصرنة الإدارة الجبائية تمنح هذه التقنية المكلفين بالضريبة حق استجواب الإدارة حول أي نص جبائي من خلال تقديم طلب رسمي تلتزم الإدارة بالرد على هذا الطلب في غضون أربعة أشهر ابتداء من تاريخ استلامها¹الطلب.

¹ بوزيان فيصل، محمود عمر محي الدين، 2021، مرجع سابق، ص155.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسية تُمثّل الإطار النظري لفهم النظام الجبائي في الجزائر. تم في المبحث الأول التطرق إلى ماهية الرقابة الجبائية، حيث تم تعريف الرقابة الجبائية وبيان أهدافها، وأهميتها في ضمان الالتزام الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي، إضافة إلى استعراض أساليب الرقابة وأنواعها المختلفة. أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض الإطار العام للتحصيل الضريبي، حيث تم شرح مراحل عملية التحصيل، والجهات المكلفة بها، والوسائل المعتمدة لضمان تحصيل الضرائب بفعالية، إلى جانب التحديات التي تواجه الإدارة الضريبية في هذا المجال، خاصة ما يتعلق بالمردودية والامتثال الجبائي.

وفي المبحث الثالث، تم التطرق إلى عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر، من خلال إبراز الجهود المبذولة لتحديث الإدارة الضريبية باستخدام الوسائل التكنولوجية، كرقمنة الإجراءات وتبسيط المعاملات، بهدف تحسين الأداء، رفع كفاءة التحصيل، وتعزيز الشفافية في العلاقة بين الإدارة ودفعي الضرائب.

وبذلك، يُظهر هذا الفصل الأساس المفاهيمي والتنظيمي لمنظومة الجباية في الجزائر، مع تسليط الضوء على الإصلاحات الحديثة الهادفة إلى تطويرها وتحسين فعاليتها في خدمة الاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني

- دراسة ميدانية في مديرية الضرائب ولاية المسيلة -

تمهيد:

بعدها تطرقنا نظريا لأهم محاور الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي التي من المفترض أنه لها دور ومساهمة للسعي نحو البحث عن إجابة لإشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية، لكن هذا لا يأتي إلا من خلال التحقق من الفرضيات التي تمت صياغتها لأغراض هذه الدراسة.

لهذا يأتي هذا الفصل للإسقاط الميداني لما جاء به الفصل النظري، ولهذا تم تقسم هذا الأخير إلى ثلاثة مباحث التي سيتم من خلالها التطرق إلى تقديم المؤسسة محل الدراسة والتعريف بها، و عرض الإجراءات المنهجية التي تم اعتمادها للدراسة، وقد تكون أهمها تلك المتعلقة بعينة الدراسة، والتي انعكست منطقيا على البيانات التي تم الحصول عليها و تحليلها إحصائيا بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS الإصدار رقم 27، كما أن نتائج التحليل الإحصائي ستسمح لنا بوصف عينة الدراسة، وقياس مدى استجابات عينة الدراسة، إلى الوصول إلى اختبار فرضياتها والتحقق من صحتها، ومنه فإن مباحث هذا الفصل الثالث:

المبحث الأول: تقديم وعرض المؤسسة محل الدراسة؛

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة؛

المبحث الثالث: تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها.

المبحث الأول: تقديم وعرض المؤسسة محل الدراسة

المديرية الولائية للضرائب تعتبر السلطة التنفيذية للدولة لممارسة سيادتها الجبائية، كما تقوم المديرية بتنفيذ مختلف السياسات الجبائية للدولة من خلال تحصيل الضرائب، وإحصاء المكلفين بالضريبة وإجراء عمليات الرقابة الجبائية للمكلفين الذين لهم تكليف جبائي بتلك الولاية.

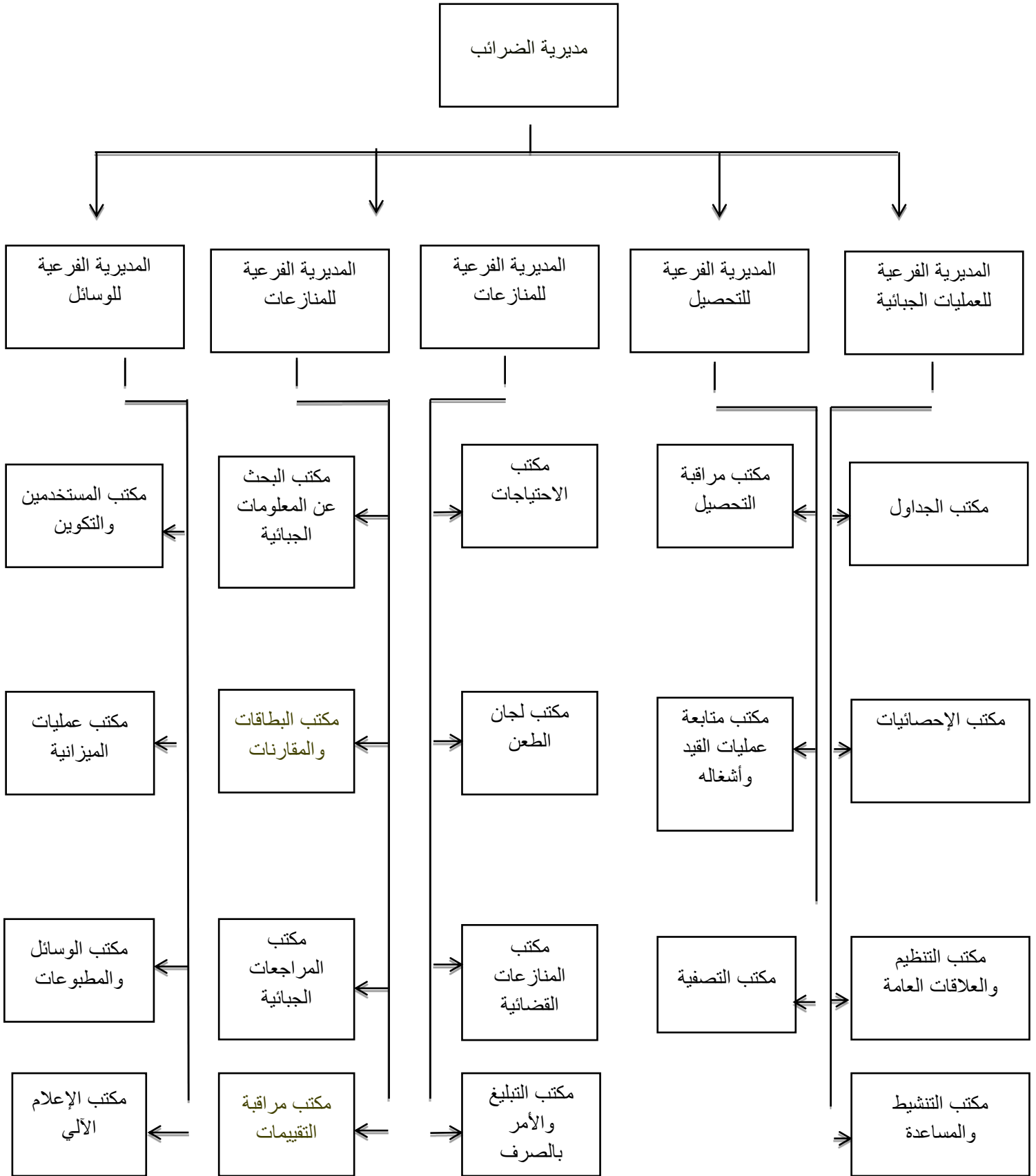
المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب

تأسست المديرية الولائية للضرائب، ومن بينها مديرية الضرائب لولاية المسيلة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-60 المؤرخ في 23 فيفري 1991 المتضمن التنظيم واختصاصات المصالح الخارجية للإدارة الجبائية المعدل والمتمم، حيث تعتبر إدارة الضرائب من الهيئات العمومية التي لها طابع المرفق العام، إذ تكسب شخصية معنوية وذات مهام ووظائف سيادية متمثلة في العمل الجبائي، وهو تحديد الوعاء الضريبي وحساب الضريبة وتحصيلها والرقابة على التصريحات وفق القوانين الجبائية السارية المفعول.

تتكون مديرية الضرائب لولاية المسيلة من خمس (05) مديريات فرعية، وكل مديرية فرعية تضم

مكاتب، هذا ما يظهره الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية المبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب



المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على الوثائق المقدمة من طرف مديرية الضرائب

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب

إن المديرية الولائية المتواجدة على مستوى الوطن لها أهداف مشتركة ومهام مسطر عليها من طرف المديرية المركزية، يجب القيام بها على أحسن وجه، وهذه المهام تنقسم حسب التقسيم الفرعي للمديرية أي حسب المديرية الفرعية التابعة لها ولمكتبها.

أولاً: المديرية الفرعية للعمليات الجبائية تكلف ب:

- ✓ تنشيط المصالح وإعداد الإحصائيات وتجميعها، كما تكلف بأشغال الإصدار؛
 - ✓ التكفل بطلبات اعتماد حصص شراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعتها ومراقبتها؛
 - ✓ متابعة أنظمة الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة.
- تعمل المديرية الفرعية للعمليات الجبائية على تسيير:

أ) مكتب الجداول ويكلف ب:

- ✓ التكفل بالجدول العامة والتصديق عليها؛
- ✓ التكفل بمصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل.

ب) مكتب الإحصائيات ويكلف ب:

- ✓ استلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية؛
- ✓ مركزة المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء والتحصيل؛
- ✓ مركزة الوضعيات الإحصائية الدورية وضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب.

ت) مكتب التنظيم والعلاقات العامة ويكلف ب:

- ✓ استلام ودراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مع تسليم هذه الاعتمادات؛
- ✓ متابعة الأنظمة الجبائية الخاصة والإمتيازية.
- ✓ نشر المعلومة الجبائية واستقبال الجمهور وإعلامه وتوجيهه.

ث) مكتب التنشيط والمساعدة ويكلف ب:

✓ التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية، والمديريات الولائية للضرائب وكذا بتنشيط المصالح المحلية ومساعدتها قصد تحسين مناهج العمل وانسجامها؛

✓ متابعة تقارير التحقيق في التسيير ومعالجتها.

ثانيا: المديرية الفرعية للتحصيل وتكلف ب:

✓ التكفل بالجدول وسندات الإيرادات ومراقبتها ومتابعتها وكذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل ناتج آخر أو إتاوة؛

✓ متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قباضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير وتصفية الحسابات وكذا التحصيل الجبري للضريبة؛

✓ التقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النقائص لاسيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي؛

✓ مراقبة القباضات ومساعدتها بغية تصفية الحسابات وتطهيرها.

تعمل المديرية الفرعية للتحصيل على تسيير ما يلي:

أ) مكتب مراقبة التحصيل ويكلف ب:

✓ دفع نشاطات التحصيل؛

✓ المحافظة على مصالحي الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة وعند إرجاع فائض المدفوعات؛

✓ إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية وتبليغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعنية.

ب) مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله ويكلف بضمان:

✓ متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها.

✓ المراقبة الدورية لوضعية الصندوق وحركة الحسابات المالية والقيم الغير نشطة؛

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب ولاية المسيلة

- ✓ التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير بخصوص مهام والمراقبة وتنفيذها؛
- ✓ ضمان إعداد وتأشير عمليات القيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

ت) مكتب التصفية ويكلف بضمان:

- ✓ مراقبة التكفل بالجدول العامة وسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية أو الموارد الغير جبائية؛
- ✓ استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضو الضرائب والمصادقة عليها.
- ✓ مركزة حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقه.
- ✓ التكفل بجدول القبول في الإرجاع للمبالغ المتعذر تحصيلها وجدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل، ومراقبة كل كذلك.

ثالثا: المديرية الفرعية للمنازعات وتكلف بضمان:

- ✓ معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الاعفائية، وتبليغ القرارات المتخذة، والأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة؛
- ✓ معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة؛
- ✓ تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الإدارة الجبائية.

تعمل المديرية الفرعية للمنازعات على تسيير ما يلي:

أ) مكتب الاحتجاجات ويكلف ب:

- ✓ استلام دراسة الطعون الهادفة سواء بإرجاع الحقوق أو إلغاء القرارات الملاحقة أو المطالبة بأشياء محجوزة؛

- ✓ استلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.

(ب) مكتب لجان الطعن ويكلف ب:

✓ دراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة وتقديمها إلى لجان المصالحة والطعن النزاعي أو الإعفائي المختصة؛

✓ تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضو الضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاء دفع أفساط ضريبة أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجنة الطعن الإعفائي المختصة.

(ت) مكتب المنازعات القضائية ويكلف ب:

✓ إعداد وتكوين ملفات إيداع الشكاوي لدى الهيئات القضائية الجزائية المختصة؛

✓ الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض ضريبة.

(ث) مكتب التبليغ والأمر بالصرف ويكلف ب:

✓ تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن؛

✓ الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة مع إعداد الشهادات الخاصة بذلك.

رابعا: المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية

وتكلف بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها، كما تعمل على تسيير ما يلي:

(أ) مكتب البحث عن المعلومة الجبائية يعمل في شكل فرق ويكلف ب:

✓ تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعين وعاء الضريبة ومراقبتها وكذا تحصيلها؛

✓ تنفيذ برامج التداخلات والبحث وكذا تنفيذ حق الاطلاع وحق الزيارة بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية.

(ب) مكتب البطاقات والمقارنات ويكلف ب:

✓ تكوين وتسيير مختلف البطاقات المسوكة؛

✓ التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة؛

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب ولاية المسيلة

✓ مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة واعداد وضعيات إحصائية وحواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب.

(ت) مكتب المراجعات الجبائية: ويعمل في شكل فرق ويكلف بضمان ما يلي:

✓ متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة.

✓ تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة؛

✓ إعداد الوضعيات الإحصائيات والتقارير الدورية التقييمية.

(ث) مكتب مراقبة التقييمات: ويعمل في شكل فرق ويكلف ب:

✓ استلام واستغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو بالمجان؛

✓ المشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية؛

✓ متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.

خامسا: المديرية الفرعية للوسائل: وتكلف ب:

✓ تسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة والغير منقولة للمديرية الولائية للضرائب؛

✓ السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها وكذا السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة تشغيل.

✓ تعمل المديرية الفرعية للوسائل على تسيير:

(أ) مكتب المستخدمين والتكوين ويكلف ب:

✓ السهر على احترام التشريع والتنظيم الساريين المفعول في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين.

✓ إنجاز أعمال ضبط التعداد وترشيد مناصب العمل التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.

(ب) مكتب عمليات الميزانية ويكلف ب:

✓ القيام في حدود صلاحياته بتنفيذ عمليات الميزانية.

- ✓ تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة، وذلك في الاختصاص المخول له؛
- ✓ تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب؛
- ✓ الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية.

ت) مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف:

ويكلف بتسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب وتنفيذ التدابير المشروع فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين والهياكل والعتاد والتجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن ذلك.

ث) مكتب الإعلام الآلي ويكلف بما يلي:

- ✓ التنسيق في مجال الإعلام بين المصالح على الصعيدين المحلي والجهوي؛
- المحافظة في حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية ومواردها.

المطلب الثالث: مهام مفتشية الضرائب وأهدافها

أولاً- مهام مفتشية الضرائب

باعتبار المفتشية مقسمة إلى أربعة مصالح، فإن كل مصلحة لها وظائف ومهام تؤديها بانتظام من أجل إنجاز سير العمل وهي كالتالي:

1- مهام مصلحة جباية المؤسسات والمهن الحرة:

- استقبال وتوجيه المكلفين بالضريبة.
- تلقي التصريحات السنوية لمدخيل الشركات.
- مراقبة التصريحات الشهرية لأرباح الشركات والتدقيق في التصريحات.
- إعداد المصفوفات الخاصة بأرباح الشركات.

2- مهام مصلحة مداخل الأشخاص الطبيعيين:

- استقبال وتوجيه المكلفين بالضريبة.
- استقبال التصريحات بالمداخل مع مراقبة التصريحات وحساب الضريبة على الدخل.
- إعداد المصفوفة الخاصة بالمداخل.
- إرسال واستقبال كشف الربط الخاص بالضريبة على الدخل.

3- مهام مصلحة الجباية العقارية:

- استقبال وتوجيه المكلفين بالضريبة.
- إعداد مصفوفة الدخل على العقارات المبنية وغير المبنية.
- مراقبة تسيير الضريبة على العقارات والضريبة على الثروة وحقوق الطابع والتسجيل من ناحية العدد والمنتوج الضريبي.
- القيام من حيث لأخر بإحصاء العقارات وخاصة البناءات الجديدة.

4- مهام مصلحة التدخلات

- استقبال وتوجيه المكلفين بالضريبة وخاصة الجدد منهم لتوعيتهم لمفهوم الضريبة.
- فتح محضر معاينة للمكلفين بالضريبة.
- البحث عن المادة الخاضعة للضريبة.
- استقبال وبحث وكشوف المعلومات.

ثانيا: أهداف مفتشية الضرائب

- تزويد الخزينة العمومية بالأموال.
- حفظ الأموال وضبط حساباتها.
- تنفيذ القوانين والأنظمة المالية.
- مراقبة المفتشية العامة للمالية والتسيير المالي والحسابي في مصالح الدولة.

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى ذكر مختلف الجوانب المنهجية التي اعتمدها في الدراسة وأهدافها، الذي ساعدنا في معالجة إشكالية الدراسة من خلال منهجية علمية واضحة ومناسبة، ويتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب تتمثل فيما يلي:

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة

من المهم أن تكون المنهجية العلمية تتماشى والإطار العام للدراسة بغية الوصول إلى تحقيق أهدافها ومعالجة الإشكالية المطروحة وهذا من خلال استخدام منهج علمي مناسب.

أولاً: المنهج العلمي المعتمد للدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يسعى إلى تحقيق فهم دقيق ومفصل لعناصر المشكلة أو الظاهرة المدروسة. يهدف هذا المنهج إلى الوصول إلى معرفة أعمق، مما يساعد في وضع الأسس والإجراءات المستقبلية المتعلقة بها. كما يسعى إلى جمع البيانات والحقائق حول إشكالية موضوع البحث وتحليل دلالاتها.

وتبرز أهمية استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب الميداني لهذه الدراسة من خلال التطرق إلى دراسة والتحليل الواقعي والميداني لدور الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي في ظل عصنة الإدارة الجبائية بمديرية الضرائب بولاية المسيلة.

ثانياً: مجتمع الدراسة

يعرف مجتمع الدراسة بأنه جميع المفردات التي تتوفر فيها الخصائص المطلوب دراستها وبالتالي فإن مجتمع هذه الدراسة اخترنا مديرية الضرائب بالمسيلة.

ثالثاً: عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من 30 فرد، والمكونة أساساً من موظفي وإدارات مديرية الضرائب بولاية المسيلة، والتي بإمكانها إدراك موضوع الدراسة، حيث تم استرجاع 30 عينة من إجمالي عينة الدراسة أي 100%.

المطلب الثاني: مصادر بيانات الدراسة

الهدف من هذا المطلب هو تحديد وذكر المصادر التي تم الاعتماد عليها في الدراسة سواء في الفصل النظري أو في الفصل الميداني الذي يمثل الإسقاط الميداني للجزء النظري، وتقسم مصادر بيانات الدراسة إلى جزأين: الأول يتمثل في المصادر الثانوية، أما الثاني فهو يمثل المصادر الأولية.

أولاً: المصادر الثانوية

من أجل تناول التأصيل النظري للدراسة تمت الاستعانة بمجموعة من المصادر متنوعة والتي تعد أساس الدراسة، وتمثلت هذه المصادر فيما يلي:

- مراجع كتب لأغلبها باللغة العربية والبعض باللغة الأجنبية؛
- استخدام مراجع بعض المقالات والمدخلات؛
- الاستعانة بالملتقيات التي تناولت تقريبا نفس الدراسة.
- المواقع الالكترونية.

ثانياً: المصادر الأولية

لإسقاط الميداني للدراسة وجعلها أكثر عمقا تم الاعتماد على مصادر ذات البيانات الأولية التي توصلنا إلى بيانات مباشرة تخص الدراسة، وتمثل المصادر الأولية التي اعتمدت في الدراسة هي مصادر ميدانية وذلك عن طريق التواصل مع أفراد عينة الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها والتي تتمثل في:

الاستبانة.

ولقد تم الاعتماد على الشروط التالية عند صياغة أسئلة لبناء استبانة واضحة ودقيقة¹:

- مراعاة التسلسل المنطقي للأسئلة؛
- يجب أن تكون صياغة الفقرات واضحة وتحاشي الأسئلة المبهمة؛
- تجنب ازدواجية المعنى للفقرة.

وقد تم صياغة استبانتنا بدقة ووضوح وتم تحكيمها إحصائيا ومنهجيا وضمنيا، وقمنا بتوزيعها واسترجاعها من أفراد عينة الدراسة التي تمثلت في 30 عينة، من أجل ملائمة موضوع الدراسة الذي يتعلق بدور الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي في ظل عصرة الإدارة الجبائية.

¹ - محمد حسين محمد رشيد ومنى عطا الله الشويلات، مبادئ الإحصاءات والاحتمالات ومعالجتها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 20-21.

المطلب الثالث: هيكله استبانة الدراسة ومعالجتها الإحصائية

سنناول في هذا المطلب هيكله استبانة الدراسة ومعالجتها الإحصائية.

أولاً: هيكله استبانة الدراسة

تم هيكله استبانة الدراسة بالاعتماد على دراسات سابقة كما يلي:

01- مقدمة تمهيدية: وفيها تم توضيح مختلف حيثيات أسئلة الدراسة الموجه لأفراد عينة الدراسة، مع إعلامهم بأن البيانات التي سيقدمونها تهدف إلى الإسقاط الميداني للدراسة العلمية.

02- أقسام الاستبانة: تتكون استبانة الدراسة على 17 عبارة مقسمة إلى محورين وهي كالتالي:

المحور الأول: المعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

المحور الثاني: أبعاد الرقابة الجبائية ودورها في تحسين التحصيل الضريبي في ظل عصرنة الإدارة الجبائية.

تم إعداد قائمة أسئلة الاستبيان على أساس مقياس ليكرت الخماسي (Likert scale) الذي يحتمل خمس إجابات كما هو في مبيان الجدول التالي:

الجدول رقم (03): مقياس ليكرت الخماسي المعتمد في الدراسة

التصنيف	موافق بشدة	موافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق إطلاقاً
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على دراسات سابقة

أما فيما يتعلق بالحدود التي اعتمدنا عليها في هذا البحث عند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيرات في نموذج الدراسة، ولتحديد درجة القياس فقد حددنا خمسة مستويات هي: (المنخفض جداً، المنخفض، المتوسط، المرتفع، المرتفع جداً) بناءات على المعادلة التالية:

الجدول رقم (04): مقياس تحديد الأهمية النسبية لمتغيرات الدراسة

مستوى الملائمة	1.8 – 1	2.6 – 1.81	3.4 – 2.61	4.2 – 3.41	5 – 4.21
الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المدى الإحصائي

ثانيا: أدوات معالجة بيانات الدراسة

بعد عملية توزيع الاستبانة على العينة المختارة، قمنا بعملية جمع الاستبيان والتي تعد من أهم المراحل كونها ترتبط بالحصول على نتائج عملية تفيدنا في إضفاء موضوع الدراسة، فعمدنا إلى جمع هذا الاستبانة عن طريق الاستلام المباشر من العينة المختارة، ثم بعد الحصول على الاستبانة بدأنا عملية التحليل وفق جداول يتم تحليلها إحصائياً، تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS إصدار رقم 27 من خلال:

أولاً: التكرارات والنسب المئوية: تم الاعتماد عليهما بهدف التفريق بين العينة، بناءات على المعلومات الخاصة بالمؤسسة، وتم اعتماد المؤشرين في كافة عبارات الاستبيان.

ثانياً: المتوسط الحسابي: تم استخدامه في هذه الدراسة كونه مؤشر يقوم بترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر المستجيبين على الاستبيان

ثالثاً- الانحراف المعياري: تم استخدامه لمعرفة مدى تشتت القيم عن متوسطها الحسابي.

رابعاً: اختبار ألفا كرونباخ "Cronbach's Alpha" تم استخدامه لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان، بحيث تكون مساوية للصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، أما إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح، أي أن زيادة قيمة هذا المعامل تعني مصداقية البيانات.

خامساً: معامل الصدق (Validité): يقصد به انه مقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضياً الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ.

سادساً: اختبار التوزيع الطبيعي كالمجروف سمر نوف (Kolmogorov- Smirnov Test): يستخدم لمعرفة طبيعة توزيع بيانات ظاهرة معينة في كونها تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.

سابعاً: اختبار (T-Test): يستخدم في اختبار فرضيات الاستبيان للتأكد من الدلالة الإحصائية للنتائج التي تم التوصل إليها.

المبحث الثالث: تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها.

المطلب الأول: تحليل البيانات لعينة الدراسة

في هذا المطلب سنقوم بتحليل البعد الأول والذي يتمثل في تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة كما سنقيس مدى صدق وثبات عبارة الاستبانة بمعامل ألفا كرو نباخ.

أولاً: تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

الجدول رقم (05): توزيع عينة الدراسة حسب خاصية الجنس

الرقم	الجنس	التكرار	النسبة المئوية%
01	ذكر	23	76,7%
02	أنثى	7	23,3%
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث حيث قدرت نسبة الذكور بـ 76.7% أما نسبة الإناث فقدرت بـ 23.3%، وهذا راجع إلى طبيعة الوظائف في مديرية الضرائب بولاية المسيلة.

الجدول رقم (06): يمثل توزيع عينة الدراسة حسب خاصية المؤهل العلمي

المؤهل	التكرار	النسبة%
كفاءة مهنية	11	36,7%
جامعي	10	33,3%
دراسات عليا	6	20,0%
أخرى	3	10,0%
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالب: بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يوضح لنا الجدول (06) أن الفئة السائدة من حيث المؤهل العلمي هي الفئتين أصحاب الكفاءة المهنية وحاملي الشهادات الجامعية حيث قدرت بـ 36.7% و 33.3% على التوالي وهذا راجع إلى كونهم ملحقين وأعوان إداريين بمديرية الضرائب بالمسيلة ثم تليها الفئتين أصحاب الدراسات العليا والأخرى التي تمثل حاملي شهادات الدكتوراه على الأغلب حيث قدرا بـ 20%، 10% على التوالي ويمثلان على الأغلب الإطارين ورؤساء المصالح بالمؤسسة محل الدراسة.

الجدول رقم (07): توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

الرقم	المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية%
01	متصرف رئيسي	8	26,7%
02	متصرف	10	33,3%
03	محاسب	2	6,7%
04	رئيس مصلحة	10	33,3%
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ الفئة السائدة فيما يخص المسمى الوظيفي هي الفئتين الموظفين المتصرفين ورؤساء المصالح والذان لهما نفس النسبة حيث قدرت بـ 33.3% وهم موظفون في مختلف مصالح المؤسسة محل الدراسة ثم تليها فئة المتصرفين الرئيسيين والتي تقدر بنسبة 26.7% ثم تليها فئة المحاسبين والتي قدرة بنسبة 6.7%، وهذا ما يعكس إيجاباً على موضوع الدراسة حيث أنه يخص الإداريين الذين هم أكثر إدراك بموضوع الدراسة على الأغلب.

الجدول رقم (08): توزيع عينة الدراسة حسب خاصية المصلحة أو الإدارة التي ينتمي إليها

الرقم	المصلحة أو الإدارة	التكرار	النسبة المئوية%
01	مصلحة التحصيل الجبائي	9	30,0%
02	مصلحة الرقابة الجبائية	9	30,0%
03	مصلحة المنازعات الجبائية	3	10,0%
04	مصلحة المحاسبة	2	6,7%
05	مصلحة الرقمنة	7	23,3%
	المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يوضح لنا الجدول رقم (08) أن الفئة السائدة هي فئة المنتمين إلى المصالح الإدارية مصلحة التحصيل الجبائي، مصلحة الرقابة الجبائية، مصلحة الرقمنة، حيث قدرا بـ 30%، 30%، 23.3% على التوالي ثم تليها الفئتين مصلحة المحاسبة ومصلحة المنازعات الجبائية حيث قدرا بـ 6.7%، 10% على التوالي وهذا راجع إلى طبيعة موضوع الدراسة.

الجدول رقم (09): يمثل توزيع عينة الدراسة حسب خاصية المؤهل العلمي

الرقم	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية%
01	أقل من 05 سنوات	7	23,3%
02	من 05 إلى 10 سنوات	7	23,3%
03	من 10 إلى 15 سنة	9	30,0%
04	من 15 سنة إلى 20 سنة	7	23,3%
المجموع		30	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (09) أن الفئة السائدة من حيث الخبرة هي فئة من 15 سنة إلى 20 سنة ومن 05 سنوات إلى 10 سنوات وأقل من 05 سنوات حيث كانت لهما نفس النسبة والتي قدرت بـ 23.3% ثم تليها الفئة من 10 سنوات إلى 15 سنة والتي قدرت بـ 30% وهذا ما يدل على اعتماد المؤسسة محل الدراسة على ذوي الخبرة كما تعمل على تجديد ورسكلة موظفيها من بالاعتماد على الطاقات الشبانية.

ثانيا: قياس مدى ثبات عبارات الاستبانة

بعد حسابنا لمعامل ألفا كرونباخ من أجل قياس مدى صدق وثبات المحاور الخاصة بالاستبانة حيث استنتجنا أن معامل ألفا كرونباخ الكلي هو (0.805) وهو أكبر من (0.6) وهذا ما يؤكد مصداقية وثبات عبارات الاستبانة.

1- الصدق الظاهري (تحكيم الاستبيان): تم اختبار صدق الاستبيان بطريقة عرض فقراته على مجموعة من الأساتذة المحكمين للتأكد من ملائمته للدراسة، وتم الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي على أساسها قامت الطالب بإجراء التعديلات المطلوبة للوصول الى الاستبيان المعتمد في الدراسة في شكله النهائي.

2- الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان: يوضح الاتساق الداخلي مدى ارتباط كل فقرة من فقرات الاستبيان مع البعد الذي تنتمي له، وفيما يلي عرض لمستويات الاتساق المحسوبة لكل محور حيث تبين أن كل فقرات الدراسة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 ومستوى معنوية 0.95.

ثالثا: اختباري نوع التوزيع لمحاور الدراسة

سيتم تحديد نوع التوزيع ما إذا كان طبيعي أم لا عن طريق اختبار كالمجروف - سمر نوف Kolmogorov (-Smirnov):

الجدول رقم (10): اختبار التوزيع الطبيعي لمحاو الاستبانة

البعد	عدد الفقرات	قيمة Z المعنوية Sig
البعد الأول	03	,000
البعد الثاني	03	,019
البعد الثالث	03	,038
البعد الرابع	03	,000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS,V27

من خلال الجدول رقم (10): أن كل محاو الاستبانة الخاصة بالدراسة تتبع التوزيع الطبيعي لأن مستوى الدلالة Sig أقل من (0.05)، وهو دال إحصائياً.

المطلب الثاني: تحليل بيانات محاو الدراسة

في هذا المطلب سنتعمق في تحليل عبارات كل محور من أجل الإضفاء على موضوع دور الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي في ظل عصرنة الإدارة الجبائية بالمؤسسة محل الدراسة، ومعرفة ومعالجة إشكالية الدراسة ميدانياً.

الجدول رقم (11): يمثل نتائج المحور البعد الأول الجانب التنظيمي

الرقم	العبرة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
01	الهيكل التنظيمي الحالي للإدارة الجبائية بمديرية الضرائب بالمسيلة يسهل تنفيذ مهام الرقابة والتحصيل	01	4,5333	,73030	مرتفع جدا
02	الصلاحيات الممنوحة للموظفين في مديرية الضرائب بالمسيلة تتناسب مع متطلبات العمل الجبائي	02	4,4667	,73030	مرتفع جدا
03	توجد آلية واضحة لتقييم أداء موظفي الإدارة الجبائية في مديرية الضرائب بالمسيلة	03	4,4333	,72793	مرتفع جدا
البعد الأول					مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS,V27

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن جميع المتوسطات الحسابية لفقرات البعد الأول التي تم التوصل إليها وبالغة (03) فقرات كانت في مجملها مرتفعة جدا أي أعلى من المتوسط الفرضي المستخدم (03) حيث أنها تنتمي إلى المجال (4.2-5)، وهذا يشير إلى أن إجابات عينة الدراسة كانت إيجابية، ودليل ذلك أن المتوسط

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب ولاية المسيلة

الحسابي العام لفقرات المحور الأول بلغ (4,4778)، وبلغ الانحراف المعياري (0.59166)، وهذا ما يدل على دور الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي من ناحية البعد التنظيمي بغية تحقيق أهدافها المنشودة، وهذا ما توضحه فقرات الدرات حسب إجابات العينة على وجود بعد بمستوى عالي و مرتفع جدا بمديرية الضرائب بولاية المسيلة حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل فقرة أكبر من (3.4) حسب مقياس تحديد الأهمية.

الجدول رقم (12): يمثل نتائج البعد الثاني الجانب القانوني والتشريعي

الرقم	العبارة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
01	التشريعات الضريبية الحالية تدعم فعالية الرقابة الجبائية في مديرية الضرائب بالمسيلة	03	4,2000	,76112	مرتفع جدا
02	الاجراءات القانونية لمكافحة التهرب الضريبي في مديرية الضرائب بالمسيلة كافية وراذعة	01	4,2667	,69149	مرتفع جدا
03	توجد مرونة في تطبيق النصوص القانونية بمديرية الضرائب بالمسيلة حسب كل حالة	02	4,2667	,78492	مرتفع جدا
			4,2444	,67769	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS, V27

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن جميع المتوسطات الحسابية لفقرات البعد الثاني الذي يمثل الجانب القانوني والتشريعي التي تم التوصل إليها والبالغة (03) فقرات كانت في مجملها مرتفعة جدا أي أعلى من المتوسط الفرضي المستخدم (03) حيث أنها تنتمي إلى المجال (4.2-5)، وهذا يشير إلى أن إجابات عينة الدراسة كانت إيجابية، ودليل ذلك أن المتوسط الحسابي العام لفقرات البعد الثاني بلغ (4,2444)، وبلغ الانحراف المعياري (0.67769)، وهذا ما يدل على الدور الفعلي للرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي من ناحية البعد القانوني والتشريعي، وهذا ما توضحه فقرات الدراسة حسب إجابات العينة على وجود بعد بمستوى عالي و مرتفع جدا بمديرية الضرائب بالمسيلة حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل فقرة أكبر من (3.4) حسب مقياس تحديد الأهمية.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب ولاية المسيلة

الجدول رقم (13): يمثل نتائج البعد الثالث الجانب التقني والتكنولوجي

الرقم	العبرة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
01	الأنظمة الإلكترونية المستخدمة في مديرية الضرائب بالمسيلة تسهل عمليات الرقابة والتحصيل	01	4,4000	,77013	مرتفع جدا
02	قاعدة البيانات الضريبية في مديرية الضرائب بالمسيلة محدثة دقيقة وأمنة	03	4,1000	,84486	مرتفع
03	الخدمات الإلكترونية المتاحة في مديرية الضرائب بالمسيلة تلبى احتياجات المكلفين	02	4,1333	1,00801	مرتفع
البعد الثالث					مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS, V27

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن جميع المتوسطات الحسابية لفقرات المحور الثالث التي تم التوصل إليها وبالدرجة (03) فقرات كانت في مجملها مرتفعة ومرتفعة جدا أي أعلى من المتوسط الفرضي المستخدم (03) حيث أنها قدرت بـ (4.1000-4.4000-4.1333)، وهذا يشير إلى أن إجابات عينة الدراسة كانت إيجابية، ودليل ذلك أن المتوسط الحسابي العام لفقرات البعد الثالث بلغ (4,2111)، وبلغ الانحراف المعياري (0,74011)، وهذا ما يدل على للمساهمة الفعلية للرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الجبائي من ناحية البعد التقني والتكنولوجي بمديرية الضرائب بالمسيلة، وهذا ما توضحه فقرات الدراسة حسب إجابات العينة على وجود بعد بمستوى عالي ومرتفع جدا بالمؤسسة محل الدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل فقرة أكبر من (3.4) حسب مقياس تحديد الأهمية.

الجدول رقم (14): يمثل نتائج البعد الرابع الجانب البشري

الرقم	العبرة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
01	الموظفون في مديرية الضرائب بالمسيلة مؤهلون تأهيلا كافيا لأداء مهامهم	03	4,3000	,74971	مرتفع جدا
02	البرامج التدريبية المقدمة للموظفين في مديرية الضرائب بالمسيلة حديثة وفعالة	02	4,4000	,67466	مرتفع جدا
03	توجد حوافز كافية لتحفيز الموظفين على الأداء المتميز في مديرية الضرائب	01	4,4667	,62881	مرتفع جدا
البعد الرابع					مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS, V27

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب ولاية المسيلة

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن جميع المتوسطات الحسابية لفقرات البعد الثالث التي تم التوصل إليها وبالبلغة (03) فقرات كانت في مجملها مرتفعة جدا أي أعلى من المتوسط الفرضي المستخدم (03) حيث أنها تنتمي إلى المجال (4.2-5)، وهذا يشير إلى أن إجابات عينة الدراسة كانت إيجابية، ودليل ذلك أن المتوسط الحسابي العام لفقرات البعد الرابع بلغ (4,3889)، وبلغ الانحراف المعياري (0.60700)، وهذا ما يدل على الدور الفعلي للرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي بمديرية الضرائب بالمسيلة من ناحية البعد البشري، وهذا ما توضحه فقرات الدرات حسب إجابات العينة على وجود بعد بمستوى عالي و مرتفع جدا بمديرية الضرائب بالمسيلة حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل فقرة أكبر من (3.4) حسب مقياس تحديد الأهمية.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

سيتم في هذا المطلب اختبار فرضيات الدراسة من أجل التأكد من صحتها أو رفضها، وهذا من خلال حسابنا لمعامل T - teste لأن التوزيع طبيعي لكل محاور الدراسة.

أولا: اختبار الفرضية المتعلقة بالبعد الأول

عند اختبارنا لفرضيات الدراسة نضع مستوى الدلالة بقيمة 0.05 ومستوى المعنوية 0.95 كما يجب أن نحدد ما يلي:

الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد دور فعلي للرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي من ناحية البعد التنظيمي في المؤسسة محل الدراسة؛

الفرضية البديلة H_1 : يوجد دور فعلي للرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي من ناحية البعد التنظيمي في المؤسسة محل الدراسة.

جدول رقم (15): يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالبعد الأول

البيان	T المحسوبة	T الجدولية	(sig)	نتيجة اختبار الفرضية	
				H_1	H_0
نتائج المحور الأول	7,568	7,370	0.000	رفض	قبول

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS, V27

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أن اختبار T للبعد الأول بلغ (7,568) و هو أكبر من T الجدولية و التي تقدر بـ (7,370) و هذا ما يدل على أن المحور الأول دال إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05)، حيث أن القيمة الاحتمالية (SIG) لمجموع فقرات المحور بلغت (0,000) و هي أقل تماما من (0,05) و ذلك ما يثبت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص فقرات البعد الأول، و هذا ما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية H_0 و قبول الفرضية البديلة H_1 و التي تقول

الفصل الثاني: دراسة ميدانية في مديرية الضرائب ولاية المسيلة

أنه يوجد دور فعلي للرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي من ناحية البعد التنظيمي في المؤسسة محل الدراسة.

ثانيا: اختبار الفرضية المتعلقة بالبعد الثاني:

يجب علينا تحديد ما يلي:

الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد دور فعلي للرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي من ناحية البعد القانوني والتشريعي في المؤسسة محل الدراسة؛

الفرضية البديلة H_1 : يوجد دور فعلي للرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي من ناحية البعد القانوني والتشريعي في المؤسسة محل الدراسة.

جدول رقم (16): يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالبعد الثاني

البيان	T المحسوبة	T الجدولية	(sig)	نتيجة اختبار الفرضية	
				H_0	H_1
نتائج المحور الأول	6,263	6,100	0.000	رفض	قبول

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS, V27

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (16) أن اختبار T للبعد الثاني قدر بـ (6,100) و هو أكبر من T الجدولية و التي تقدر بـ (6,263)، كما أن مستوى الدلالة للبعد الثاني قدر بـ (0.05) ما يدل على أن مستوى المعنوية (0.95) ، حيث أن القيمة الاحتمالية (SIG) لمجموع فقرات المحور بلغت (0,000) و هي أقل تماما من (0,05) و ذلك ما يثبت أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص فقرات البعد الثاني، وهذا ما يدل على أنه يوجد دور فعلي للرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي من ناحية البعد القانوني والتشريعي في المؤسسة محل الدراسة H_1 ورفض H_0 .

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة على أنه يوجد دور فعلي للرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي من ناحية البعد التقني والتكنولوجي في المؤسسة محل الدراسة، وعليه حددنا الفرضية البديلة كما يلي:

الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد دور فعلي للرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي من ناحية البعد التقني والتكنولوجي في المؤسسة محل الدراسة؛

الفرضية البديلة H_1 يوجد دور فعلي للرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي من ناحية البعد التقني والتكنولوجي في المؤسسة محل الدراسة.

جدول رقم (17): يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالبعد الثالث

نتيجة اختبار الفرضية		(si-t)	T الجدولية	T المحسوبة	البيان
H ₁	H ₀				
قبول	رفض	0.000	5,541	5,690	نتائج المحور الأول

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS,V27

يبين لنا الجدول رقم (17) أن اختبار T المحسوبة لهذه الفرضية أكبر من T الجدولية الذان قدرا بـ (5,690) و (5,541) على التوالي في حين أن مستوى الدلالة بلغ (0.05) لأن مستوى المعنوية لهذه الفرضية (0.95) ، كما أن القيمة الاحتمالية لها (SIG) قدرت بـ (0.000) وهي أقل تماما من (0.05) ما يدل على أنه لا وجود لفروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة مما يقودنا إلى اختيار الفرضية H₁ التي تثبت أنه يوجد دور فعلي للرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي من ناحية البعد التقني والتكنولوجي في المؤسسة محل الدراسة، " ورفض الفرضية الصفرية H₀

ثالثا: اختبار الفرضية الرابعة

تنص الفرضية الرابعة على وجود دور فعلي للرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي من ناحية البعد البشري في المؤسسة محل الدراسة، وعليه حددنا الفرضية البديلة كما يلي:
 الفرضية الصفرية H₀: لا يوجد دور فعلي للرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي من ناحية البعد البشري في المؤسسة محل الدراسة؛
 الفرضية البديلة H₁: يوجد دور فعلي للرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي من ناحية البعد البشري في المؤسسة محل الدراسة.

جدول رقم (18): يوضح نتائج اختبار الفرضية المتعلقة بالبعد الرابع

نتيجة اختبار الفرضية		(si-t)	T الجدولية	T المحسوبة	البيان
H ₁	H ₀				
قبول	رفض	0.000	7,042	7,230	نتائج المحور الأول

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات SPSS,V27

يبين لنا الجدول رقم (18) أن اختبار T المحسوبة لهذه الفرضية أكبر من T الجدولية الذان قدرا بـ (7,230) و (7,042) على التوالي في حين أن مستوى الدلالة بلغ (0.05) لأن مستوى المعنوية لهذه الفرضية

(0.95) ، كما أن القيمة الاحتمالية لها (SIG) قدرت بـ(0.000) وهي أقل تماما من (0.05) ما يدل على أنه لا وجود لفروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة مما يقودنا إلى اختيار الفرضية H_1 التي تثبت أنه يوجد دور فعلي للرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي من ناحية البعد البشري في المؤسسة محل الدراسة، " ورفض الفرضية الصفرية H_0

خلاصة الفصل:

هدف هذا الفصل للإجابة على إشكالية الدراسة في الجانب التطبيقي من خلال اسقاط نموذج الدراسة على عينة الدراسة مكونة من 30 فرد من موظفي وإطارات مديرية الضرائب بولاية المسيلة. وعلى ضوء ذلك تم تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة، بحيث تم التوصل الى وجود دور فعال للرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي في ظل عصrone الإدارة الجبائية بمديرية الضرائب بالمسيلة.

الختامة

الخاتمة:

تعد الرقابة الجبائية من الركائز الأساسية لأي نظام ضريبي فعال، لما لها من دور محوري في ضمان احترام القوانين الجبائية، والحد من التهرب والغش الضريبي، وبالتالي المساهمة في رفع مستوى التحصيل الجبائي الذي يمثل أحد أهم الموارد المالية للدولة. وقد برزت أهمية الرقابة أكثر في ظل التوجهات الحديثة نحو عصرنه الإدارة الجبائية وتوظيف التكنولوجيا في مختلف العمليات الإدارية والفنية المرتبطة بالجبائية.

من خلال هذه الدراسة، التي تناولت واقع الرقابة الجبائية في مديرية الضرائب لولاية المسيلة، ومدى فعاليتها في تحسين التحصيل الضريبي في ظل عصرنه الإدارة، تم التوصل إلى جملة من النتائج، أهمها أن الرقابة الجبائية تؤدي دوراً مهماً في رفع كفاءة التحصيل، لكن فعالية هذا الدور تبقى مرهونة بمدى توفر مجموعة من العوامل التنظيمية، القانونية، التقنية، والبشرية. كما أظهرت الدراسة أن التوجه نحو الرقمنة وتحديث أساليب العمل ساهم في تحسين الأداء الرقابي، غير أن هذا التحسن لا يزال بحاجة إلى تدعيم من خلال التكوين المستمر للموارد البشرية، وتطوير الإطار التشريعي، وتحسين التنسيق بين مختلف المصالح الجبائية.

أولاً: نتائج الدراسة

- ❖ تلعب الرقابة الجبائية دوراً فعالاً في تحسين التحصيل الضريبي من الناحية التنظيمية، حيث تبين وجود أثر إيجابي للهيكلة والتنظيم الداخلي على فعالية الرقابة وزيادة معدلات التحصيل.
- ❖ يوجد تأثير واضح للبعد القانوني والتشريعي على فعالية الرقابة الجبائية، ما يعكس أهمية وجود إطار قانوني واضح ومحدث يدعم الإجراءات الرقابية ويسهل عملية التحصيل.
- ❖ تظهر النتائج وجود دور فعال للبعد التقني والتكنولوجي، حيث ساهم استخدام الأنظمة الرقمية والمعلوماتية في تعزيز الرقابة الجبائية وتحقيق الشفافية والدقة في عمليات التحصيل.
- ❖ العنصر البشري يشكل عاملاً حاسماً في فعالية الرقابة الجبائية، من خلال كفاءة وتأهيل الموظفين، مما يحسن الأداء ويقلل من الأخطاء والتجاوزات.
- ❖ جميع الفرضيات الأربع تم قبولها إحصائياً، حيث تجاوزت القيم المحسوبة لاختبار T القيم الجدولية، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) أقل من 0.05، ما يعزز موثوقية النتائج.
- ❖ تؤكد الدراسة على أهمية التكامل بين الأبعاد التنظيمية، القانونية، التكنولوجية والبشرية لتحقيق رقابة جبائية فعالة تسهم في تحسين التحصيل الضريبي.

ثانياً: اقتراحات وتوصيات

انطلاقاً من نتائج الدراسة، نوصي بما يلي:

- ✓ تعزيز الهيكلة التنظيمية داخل مديريات الضرائب من خلال تبني نماذج تنظيمية مرنة وواضحة، تحدد المهام والمسؤوليات بدقة وتدعم التنسيق بين مختلف المصالح.
- ✓ تحديث وتكييف الإطار القانوني والتشريعي بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، مع العمل على سدّ الثغرات القانونية التي قد تُستغل للتهرب أو التلاعب الضريبي.
- ✓ تكثيف الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والمعلوماتية، من خلال تطوير الأنظمة الجبائية الرقمية (مثل التطبيقات الإلكترونية ومنصات التصريح والدفع الإلكتروني)، ما يسهم في تحسين فعالية الرقابة وجودة التحصيل.
- ✓ تأهيل وتدريب العنصر البشري بشكل دوري، من خلال برامج تكوين مستمر في المجالات القانونية، المحاسبية، والتحليل الإحصائي، إلى جانب تدريبهم على استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة.
- ✓ تعزيز آليات الرقابة الداخلية والتدقيق المستمر، من أجل الكشف المبكر عن الاختلالات وتحسين كفاءة العمل الإداري والرقابي داخل الإدارة الجبائية.
- ✓ تفعيل نظام الحوافز للموظفين الجبائين، لتحفيز الأداء الجيد وتشجيع الالتزام الوظيفي، مما يرفع من مردودية الرقابة والتحصيل.
- ✓ تكثيف حملات التوعية الجبائية للمكلفين بالضريبة، بهدف نشر الثقافة الجبائية وتعزيز الامتثال الطوعي، ما يسهم في تقليص التهرب الضريبي وتحسين التحصيل.
- ✓ تشجيع التعاون بين مديرية الضرائب والهيئات الرقابية الأخرى (كالمحكمة، المحاكم، المفتشيات العامة)، لتعزيز فعالية الرقابة وتبادل المعلومات في إطار الشفافية والتكامل المؤسسي.

ثالثاً: آفاق الدراسة

- ✚ توسيع نطاق البحث ليشمل مديريات ضرائب أخرى عبر الوطن، من أجل المقارنة بين التجارب المحلية ومعرفة مدى فعالية الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي على المستوى الوطني.
- ✚ دراسة العلاقة بين الرقابة الجبائية والتهرب الضريبي، خاصة في ظل استخدام التكنولوجيا الحديثة، لمعرفة مدى قدرة الرقابة الرقمية على تقليص الظاهرة.
- ✚ تحليل أثر الرقابة الجبائية على رضا المكلفين بالضريبة، أي مدى تأثير إجراءات الرقابة على التزامهم وبقائهم بالإدارة الجبائية.

- ✚ تقييم كفاءة أنظمة المعلومات الجبائية الإلكترونية، من حيث مساهمتها في تسهيل التحصيل وتعزيز الشفافية في المعاملات الجبائية.
- ✚ اقتراح نماذج رقابة جبائية ذكية (مبنية على الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات)، لدعم اتخاذ القرار وتعزيز كفاءة التحصيل الضريبي مستقبلاً.
- ✚ دراسة تأثير التحفيز المهني للموارد البشرية على أداء الرقابة الجبائية، في ظل التحديات الوظيفية والمهنية التي تواجه الموظفين في القطاع الجبائي.
- ✚ البحث في العلاقة بين العدالة الجبائية وفعالية الرقابة، باعتبار أن تحقيق العدالة يُعدّ من أهم محفزات الامتثال الضريبي لدى المكلفين.
- ✚ استكشاف فرص الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال عصرنة الإدارة الجبائية، خاصة في تطوير الأنظمة التكنولوجية وتبادل الخبرات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: القوانين

1. قانون الإجراءات الجبائية، 2021، المادة 20 الفقرة 05.
2. قانون الإجراءات الجبائية، 2021، المادة 20 الفقرة 04.
3. قانون الإجراءات الجبائية، 2021، المادة 20 الفقرة 06.
4. قانون الإجراءات الجبائية، 2021، المادة 20 الفقرة 02.
5. قانون الإجراءات الجبائية، 2021، المادة 20 مكرر، الفقرة 04.
6. قانون الإجراءات الجبائية، 2021، المادة 20 مكرر، الفقرة 01.
7. قانون الإجراءات الجبائية، 2021، المادة 20 مكرر، الفقرة 03.
8. قانون الإجراءات الجبائية، 2021، المادة 20 مكرر، الفقرة 05.
9. قانون الإجراءات الجبائية، 2021، المادة 20 مكرر، الفقرة 06.
10. قانون الإجراءات الجبائية، 2021، المادة 21، الفقرة 04.
11. قانون الإجراءات الجبائية، 2021، المادة 01، الفقرة 03.
12. قانون الإجراءات الجبائية، 2021، المادة 21، الفقرة 05.
13. قانون الإجراءات الجبائية، 2021، المادة 21، الفقرة 02.
14. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2023)، المادة 1.
15. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2023)، المادة 2.
16. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2023)، المادة 3.
17. قانون 02-11 المتضمن قانون المالية 2023، المادة 14.
18. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2023)، المادة 138.
19. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2021)، المادة 150.
20. قانون الطابع (2020)، المادة 1.
21. قانون الطابع (2020)، المادة 3.
22. قانون الطابع (2020)، المادة 100.
23. الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2023)، المادة 248.
24. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، (2023)، المادة 261.

ثانيا: الكتب

25. خلاصي رضا، 2014، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر.
26. دزار حامد عبد المجيد، 1999، النظم الضريبية، القاهرة.

27. محمد حسين محمد رشيد ومنى عطا الله الشويلات، مبادئ الإحصاءات والاحتمالات ومعالجتها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.
28. محمد عباس محرزى، 2005، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
29. محمد عباس محرزى، 2015، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
30. ولهي بوعلام، 2019، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

ثالثا: المجالات والملتقيات

31. أحمية فاتح، دويس رجا، 2022، احترام حقوق وضمانات المكلف بالضريبة في اطار الرقابة الجبائية كآلية للحد من المنازعات الجبائية، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلد 07، العدد 02.
32. بن عثمان عائشة، 2016، تقييم الرقابة الجبائية في ظل تبني مؤشرات الأداء- دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة للفترة الممتدة (2011-2015)، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 17.
33. بن يدير فارس، مصطفى ايدر، محمد زرقون، 2022، عصرنة الادارة الضريبية وأثرها على الامتثال الضريبي للمكلفين بالضريبة في الجزائر، دراسة ميدانية لعينة من الشركات البترولية 2020-2021، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، 08 (01).
34. بوزيان فيصل، محمود عمر محي الدين، 2021، عصرنة الادارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة، مجلة المعيار، 12 (01).
35. حميد بوزيدة، فتحة الحوزي، 2020، الضريبة على القيمة المضافة وانعكاساتها على المالية العامة حالة الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 01، جامعة أحمد بوقرة بومرداس.
36. سليمان علي، رشام كهينة، 2021، الرقابة الجبائية كآلية لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية (دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة)، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 02، العدد 02.
37. طاطا إيمان، 2022، دراسة تأثير معدل الضغط الضريبي على حجم التهرب الضريبي في السياق الجزائري بدلالة نتائج الرقابة الجبائية خلال الفترة 2010-2017، مجلة الباحث، المجلد 22، العدد 01.

38. عياشي فاطمة الزهراء، سماش كمال، 2018، الرقابة كآلية للحد من ممارسات إدارة الأرباح، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 06، العدد 01.
39. عيسى ساعين، 2020، تصور نظام جبائي للصيرفة الإسلامية في ظل النظام الجبائي الجزائري الحالي، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مجلد 13، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.
40. غزال مريم، 2019، الرقابة الجبائية كأداة لقمع التهرب الضريبي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02.
41. قاسمي آسيا، حدادو فهيمة، 2019، الرقابة الجبائية في الجزائر وسبل تفعيلها، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 03، العدد 01.
42. كميلية بوكزة، 2023، انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر 2006-2022، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 19 (31).
43. لشلح صافية، 2018، تفعيل دور الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 02.
44. محمد بوقناديل، 2016، دور العلاقة بين المكلف والادارة الضريبية في تعبئة الموارد العامة والحد من ظاهرة الغش الضريبي، المجلة الجزائرية للمالية العامة.
45. معزوز دليلة، مسقم مريم، 2021، التحصيل الضريبي عن طريق الحجز: الية ضمان تحصيل الديون الجبائية، العدد 02.
46. وارزقي ميلود، 2019، الرقابة الجبائية: نقاط مرحلية (التحقيق المصوب، التلبس الجبائي...)، مجلة دراسة لجامعة عمار تليجي الأغواط، العدد 52.
- رابعا: الأطروحات والمذكرات:
47. أحمد بلحاج وآخرون، 2002، التحصيل الضريبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
48. عفيف عبد الحميد، 2014، فاعلية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1.

49. الياس قلاب ذبيح، (2010-2011)، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية (دراسة حالة بمديرية الضرائب أم البواقي)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

الملاحق

الملحق رقم (01): إسهاد النزاهة العلمية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بو صياف - المصيصة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التصيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Finance and Accounting



تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد
النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوفاء من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا المعني أسفله،

الإسم: علاء الدين... اللقب: داود
الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 10665164 والصادرة بتاريخ: 2024.06.30
المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التصيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة،
والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة: الكالسن... عنوانه:
دور الريادة الحياتية في تحسين التحصيل
المصرفي في ظل عصرنة الإدارة الحياتية

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2025/06/11

الإمضاء



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بن ضياف - المهييلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

Faculty of Economics, Commercial and
Management Sciences
Department of Finance and Accounting



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

الإسم: أية اللقب: دكتور
الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 210930980 والصادرة بتاريخ: 2024/11/03
المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة.
والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة: م.أ.م.ا.د؛ عنوانه:
دور الرقابة الجمالية في ظل عصرنة الإدارة الحديثة

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2024/06/11

الإمضاء

Faculty of Economics,
Commercial and
Management Sciences

السنة الجامعية 2025 / 2024



الملحق رقم (02): وثيقة الموافقة على التربص الميداني

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila



Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences
Department of Finance and Accounting

مجلسية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التصدير
تخصص العلوم المالية والمحاسبة

المسيلة لي / رقم

إلى السيد المحترم المدير
الوطني للتربص بالمسيلة

الموضوع: طلب الموافقة على إجراء دراسة تطبيقية

تحية طيبة وبعد...

يهدف إعداد مذكرة العاشر، التي تعتبر حزة أساسياً من متطلبات نيل شهادة العاشر الأكاديمي؛ يشرفنا أن نتقدم إلى سيادتكم الموقرة بطلب الموافقة - للطلبة المذكورين أدناه - على إجراء دراسة تطبيقية بمؤسستكم في حدود ما يسمح به القانون والنظام الداخلي لمؤسستكم. وذلك، من أجل الوقوف على إمكانية وقابلية تطبيق النتائج المتوصل إليها، وأولئك من صحة فرضيات الدراسة أو دحضها وتفنيدها.

نشكركم على حسن تعاونكم، وتقبلوا منا أسعى عبارات الشكر والتقدير.

الطلبة المعنويون:

الرقم	الإسم والتلقب	رقم بطاقة التعريف الوطنية	الإمضاء
1	داود حلاوة الدين	210665161	
2	يختار آيت	210330380	

عنوان البحث: دور الإرشاد الحياتية في تحسين الذمصيل
الضريبي في ظل عصرنة الإدارة: الحالة الجزائرية
دراسة حالة مديرية الضرائب - تولوية آكسيلة -

المشرف (الإسم والتلقب والإمضاء)	المؤسسة المستقبلة (الختم والإمضاء)	رئيس القسم (الختم والإمضاء)
عيسى كسير 	أحمد صابو لري المدير العام مديرية الضرائب الجماعية الفرع في الوسائل 	

الاشتقاق

Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences

السنة الجامعية 2024/25



الملحق رقم (03): الاستبيان



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص محاسبة وجباية معمقة

الاستبيان

سيدي الكريم، سيدي الكريم، السلام عليكم ورحمة الله / تحية طيبة:

في إطار إنجاز مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر الموسومة بالعنوان التالي: " دور الرقابة الجبائية في تحسين التحصيل الضريبي في ظل عصنة الإدارة الجبائية." **دراسة ميدانية في مديرية الضرائب ولاية المسيلة** .

لذا الرجاء التفضل والتكرم بالإجابة على الأسئلة الواردة في الاستبانة بدقة وموضوعية لاستغلال هذه المعلومات في خدمة البحث العلمي وتدعيمها للدراسة المنجزة، كما نحيطكم علما أن المعلومات المقدمة سيتم التعامل معها بكل سرية وحصرها للغرض العلمي.

شكرا على حسن تعاونكم

الأستاذ المشرف / د/ كثير عيسى

الطالب: - داود علاء الدين

الطالبة: - بختي آية

الجزء الأول: المعلومات الشخصية والوظيفية

- يرجى التكرم بوضع إشارة (X) في الخانة المناسبة

1- الجنس: ذكر أنثى

2- المسمى الوظيفي:

<input type="checkbox"/>	متصرف رئيسي	<input type="checkbox"/>	متصرف	<input type="checkbox"/>	محاسب	<input type="checkbox"/>	رئيس مصلحة
--------------------------	-------------	--------------------------	-------	--------------------------	-------	--------------------------	------------

3- المستوى التعليمي:

<input type="checkbox"/>	الكفاءة المهنية	<input type="checkbox"/>	جامعي	<input type="checkbox"/>	دراسات عليا	<input type="checkbox"/>	أخرى
--------------------------	-----------------	--------------------------	-------	--------------------------	-------------	--------------------------	------

4- سنوات الخبرة:

<input type="checkbox"/>	أقل من 05 سنوات	<input type="checkbox"/>	من 05-10 سنوات	<input type="checkbox"/>	من 10-15 سنة	<input type="checkbox"/>	من 15-20 سنة	<input type="checkbox"/>	أكثر من 20 سنة
--------------------------	-----------------	--------------------------	----------------	--------------------------	--------------	--------------------------	--------------	--------------------------	----------------

5- الإدارة/المصلحة:

<input type="checkbox"/>	مصلحة التحصيل الجبائي	<input type="checkbox"/>	مصلحة الرقابة الجبائية	<input type="checkbox"/>	مصلحة المنازعات الجبائية	<input type="checkbox"/>	مصلحة المحاسبة	<input type="checkbox"/>	مصلحة الرقمنة
--------------------------	-----------------------	--------------------------	------------------------	--------------------------	--------------------------	--------------------------	----------------	--------------------------	---------------

الجزء الثاني: المحاور

		العبارات				
		غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الجانب	01	الهيكلة التنظيمية الحالي للإدارة الجبائية بمديرية الضرائب بالمسيلة يسهل تنفيذ مهام الرقابة والتحصيل				
	02	الصلاحيات الممنوحة للموظفين في مديرية الضرائب بالمسيلة تتناسب مع متطلبات العمل الجبائي				
	03	توجد آلية واضحة لتقييم أداء موظفي الإدارة الجبائية في مديرية الضرائب بالمسيلة				
الجانب القانوني	04	التشريعات الضريبية الحالية تدعم فعالية الرقابة الجبائية في مديرية الضرائب بالمسيلة				
	05	الإجراءات القانونية لمكافحة التهرب الضريبي في مديرية الضرائب بالمسيلة كافية وراعية				
	06	توجد مرونة في تطبيق النصوص القانونية بمديرية الضرائب بالمسيلة حسب كل حالة				
الجانب التقني	07	الأنظمة الإلكترونية المستخدمة في مديرية الضرائب بالمسيلة تسهل عمليات الرقابة والتحصيل				
	08	قاعدة البيانات الضريبية في مديرية الضرائب بالمسيلة محدثة دقيقة وأمنة				
	09	الخدمات الإلكترونية المتاحة في مديرية الضرائب بالمسيلة تلبي احتياجات المكلفين				
الجانب	10	الموظفون في مديرية الضرائب بالمسيلة مؤهلون تأهيلا كافيا لأداء مهامهم				
	11	البرامج التدريبية المقدمة للموظفين في مديرية الضرائب بالمسيلة حديثة وفعالة				
	12	توجد حوافز كافية لتحفيز الموظفين على الأداء المتميز في مديرية الضرائب بالمسيلة				